الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة و التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
فلسفة المنطق وإتجاهات فلسفية كبرى

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر

في فلسفة المنطق وإتجاهات فلسفية كبرى

موسومة بـ:

موقف علماء الإسلام من نظرية الحد المنطقي - الغزالي أنموذجا -

إعداد الطلبة:
✓ عماري عبد الجليل
✓ بـــارد قـــــدور

إشراف الأستاذ:
أ. راتية حاج

أعضاء لجنة المناقشة :

أ . .حفصة الطاهر ..... رئيسا
أ . راتية الحاج .....مشرفا
أ . بوعمود أحمد.....مناقشا

السنة الجامعية

2016/2015 م

1437/1436 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ....

فأهدي هذا العمل الذي هو ثمرة من ثمراتهم إلى أغلى ما أملك في حياتي "أبي وأمي "

أبوايا كنتم على الدوام تناضلا ﷺ كي تجعلوني بين قومي سيدا

حبي إليهما لا يضاهى ما عدا ﷺ حبي لـــربي والنبي محمـــــدا

وأهديه أيضا إلى كل من له فضل علينا من أساتذتنا الكرام من أول يوم تعلمنا فيه أول حرف إلى يوم تخرجي هذا وأبشرهم بما قاله نبينا صلى الله عليه وسلم : " أن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير "

وكما أهديه إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد العون في ذلك وأخص بذكر الأستاذ المشرف راتية حاج والأستاذ سباعي لخضر على كل ما قدماه .

وفي الأخير تحياتي الخالصة لرفقاء الدرب في الحياة الجامعية وإلى كل إخواننا من الطلبة في قسم الفلسفة إلى الأهل جميعا .

وفي الأخير إلى رفيق والصديق الأخ بارد قدور

عماري عبد الجليل

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من وهبت حياتها لي وحرصت على مراقبة خطواتي وكانت سندي في الشدائد والمحن والتي كانت ينبوع الرحمة والحب إلى الصدر الحنون أطال الله عمرها

وإلى أعز ما يلفظ به اللسان ويهتف به الفؤاد إلى أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .

كما أهدي هذا العمل أيضا إلى جميع أخواتي وإلى كل زملاء الدرب الجامعي

وأهدي هذا العمل إلى من تحمل معي أعباءه الأخ عماري عبد الجليل زميلي في الإعداد وإلى الأستاذ المشرف راتية حاج

بارد قدور

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على معلم البشر وصحبه أجمعين .

أولا وقبل كل شيء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان والتقدير إلى من يعجز لساننا عن إيجاد العبارات المناسبة لشكره ، وإلى من سدد خطانا وأنار طريقنا ، إلى من وهبنا الحياة إلى ربنا ، رب العز عز وجل .

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الغالي راتية حاج ، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والثمينة طوال مراحل إنجازنا هذا العمل .

وكذلك نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في عملنا هذا راجينا من الله أن يوفقهم في حياتهم العملية والعلمية .

خطة البحث

-مقدمة .

-الفصل الأول : نظرية الحد المنطقي في الفكر الفلسفي.

- المبحث الأول: التعريف اللغوي والإصطلاحي للحد وأنواعه
- المبحث الثاني :نظرية الحد المنطقي في الفكر اليوناني.
- المبحث الثالث: نظرية الحد المنطقي في الفكر الإسلامي.

-الفصل الثاني : نظرية الحد المنطقي عند أبي حامد الغزالي .

- المبحث الأول : فكرة الحد المنطقي عند الغزالي.
- المبحث الثاني :الحد المنطقي بين المناطقة والأصوليين .

-خاتمة .

مقدمة

مقدمة :

يعتبر المنطق الأرسطي أكثر العلوم جدلا بين علماء المسلمين منذ دخوله إلى البلاد الإسلامية فبعضهم وجدوه بناءا محكما ومنتاسقا ولا غنى عنه في جميع المباحث والعلوم وذلك لما يتسم به من الصورية والصرامة في التحليل والدقة واليقين في النتائج، في حين أن البعض الأخر إعتبروه دخيلا على الثقافة الأسلامية وما في لسان العرب من فصاحة وبيان يغنيهم عن قواعده ومبادئه

إن تتبع المراحل التاريخية التي مر بها الإرث اليوناني في البلاد الإسلامية يستوقفنا في أربع محطات متباينة وهي :

– المحطة الأولى : يمثلها النقلة والمترجمون لعلوم اليونان منذ خلافة خالد بن يزيد بن معاوية (60–63 هـ)(680–683 م)حتى نهاية العصر الذهبي لخلفاء بني العباس مع المأمون،سواء كان هذا النقل بأمر من الحكام أنفسهم،أو لبواعث علمية خاصة بالمترجمين أنفسهم ، لما لمسوه في علوم غيرهم من دقة ، ومخالفة لما طبع واقعهم العلمي.

– المحطة الثانية من هذا التاريخ يمثلها المشاؤون المسلمون ، الذين تشبعوا بما وصل إليهم من آثار أرسطو ، فعكفوا على إستيعابها وشرحها ، وشرح شروحها وتبسيطها وتوزيع بعض مباحثها ، تأثرا بالمدرسة الرواقية والأفلاطونية المحدثة .

– المحطة الثالثة يمثلها بعض الأصوليين الذين رفضوا الإرث اليوناني عامة والمنطق خاصة ورأوا في علومهم ومباحثهم ما يغنيهم عن الإشتغال به ، بل وصل الحد إلى درجة الإتهام العقيدي لكل من يخرج في بحثه عن الدين.

– المحطة الرابعة فيمثلها أولئك الذين وجدوا في منطق أرسطو المعيار الذي توزن به كل العلوم وكل خروج عن قواعده وأصوله يعد مساسا بقيمة العلم ذاتها . لذلك مزجوا بينه كآلة للعلم وبين علم أصول الفقه باعتباره علما إسلاميا مستحدثا .

ساد إذن ، هذا الإعتقاد والتباين بين هذه المدارس الأربعة حول المنطق ، حتى عصر الغزالي (أبو حامد 450–505 هـ) الذي حاول التوفيق بين منطق المعلم الأول كمنهج في البحث العلمي وبين أصول الفقه .ولما كان للمنطق مرتكزات ارتكز عليها ومقومات تأسس عليها صار لزاما شرحها و توضيحها ومن أهم هذه المرتكزات والمقومات " نظرية الحد المنطقي " التي كانت غاية العلم المنطقي عند ارسطو .

فنجد أن حجة الإسلام ابي حامد الغزالي عالج بالشرح والتوضيح هذه النظرية وكان له موقف منها فكيف كانت قراءته لهذه النظرية ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية وجب قبل ذلك الإجابة على عدة مشكلات جزئية تتضمنها هذه الإشكالية يمكن حصرها فيما يلي :

–ماذا نقصد بالحد المنطقي من جانبيه الإصطلاحي واللغوي وماهي أنواعه ؟

–نظرية الحد المنطقي في الفكر اليوناني ؟ وفي الفكر الإسلامي قبل أبي حامد الغزالي ؟

–ما موقف أبي حامد الغزالي من نظرية الحد المنطقي ؟

إن من الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع هي رغبتنا في البحث داخل هذا الموضوع الذي قليل مانجد من يتطرق إليه ولإفادة غيرنا به وثانيا هي أهمية الموضوع المعالج بإعتبار أن هذا الأخير قد إستجلب اهتمام الفلاسفة عامة ، والمناطقة خاصة ولما كانت بدايته أرسطوطالسية أي نابعة من فكر أجنبي عن الحضارة الأسلامية العربية ففضولنا دفعنا لمعرفة هذه النظرية ومعرفة مواقف المفكريين المسلمين منها وماهي شروحهم وتوضيحاتهم حولها بما يتوافق والفكر الإسلامي العربي وإن من

أهم المواقف هو موقف" أبي حامد الغزالي " الذي يعد معلما كبير في الفكر الإسلامي والذي هو موضوع بحثنا .

وقد إعتمدنا في بحثا على المنهج التحليلي للإجابة على المشكلات المطروحة فيما سبق فقد مكننا من توضيح الحد وتعريفه لغة وإصطلاحا وإبراز أنواعه ، هذا وكما إستخدمناه وعملنا بموجبه على تحليل الإشكالية إلى مشكلات التي تناولنها في فصول ومباحث مذكرتنا ، وأيضا التحليل الذي مارسناه على نصوص" أبي حامد الغزالي " كان تحليلا إصطلاحيا للمفاهيم والتصورات وتحليلا منطقيا استطعنا من خلاله استخراج القضايا المتضمنة في النصوص ، مع إبراز طبيعة العلاقة القائمة بينها ، وتحليلا فلسفيا بموجبه نحدد المشكلة والمواقف والحجة وذلك بحسب ماهو وارد في نصوصه .

وأما خطة البحث : فتشمل على مقدمة وفصلين وخاتمة .

مقدمة عرفنا فيها بالموضوع وبينا أهميته ، وكشفت فيها عن أسباب والدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ، وهي ذاتية وموضوعية وطرحنا فيها الإشكالية في إطارها العام والخاص وبينا المناهج المعتمدة في معالجتها، وخطة البحث .

أما الفصل الأول فكان فصلا تأسيسيا ، بحثنا فيه نظرية الحد المنطقي في الفكر الفلسفي والذي إشتمل على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول كان عبارة عن مدخل تطرقنا فيه إلى التعريف اللغوي والإصطلاحي للحد وأنواعه والمبحث الثاني تناولنا فيه الحد المنطقي في الفكر اليوناني كبداية للحد المنطقي الذي انطلق من جذور يونانية إعتمادا على نماذج عديدة في الفكر اليوناني من سقراط وأفلاطون وأرسطو إلى الرواقيين موضحة بذلك موقفهم ورأيهم ، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى نظرية الحد المنطقي عند علماء الإسلام معتمدين في ذلك على نموذجين ومعلمين في تاريخ الفكر الإسلامي وهما إبن سينا وإبن حزم الظاهري

بينما الفصل الثاني فكان فصلا تطبيقيا عالجنا فيه موضوع مذكرتنا ومضمونها فعنوناه بموقف الغزالي من الحد المنطقي والذي اشتمل بدوره على مبحثين أساسيين ، المبحث الأول تطرقنا فيه للقواعد الصورية والمادية للحد المنطقي عند" أبي حامد الغزالي " ، أما المبحث الثاني فبحثنا فيه موقف " أبو حامد الغزالي " من نظرية الحد المنطقي والذي عالج فيه وظيفة التعريف والغاية منها والذي تستدعي قضيتيين أساسيتين هما الوظيفة المنطقية والوظيفة الأصولية للحد والتعارض بينهما وكذلك التطرق إلى أصل هذا الإختلاف عنده ورأيه فيه

الخاتمة وقد اشتملت على أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث .

وأما الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا هي صعوبة إيجاد المراجع التي تتطرق إلى موضوع البحث بصفة خاصة لأن أكثر البحوث والدراسات هي دراسات حول المنطق عموما مما زاد في حرصنا على التعمق أكثر والبحث بصفة دقيقة ، وأيضا من الصعوبات مشكلة الوقت الضيق بحيث تم تغيير موضوع البحث من نقد ديكارت للمنطق عند أرسطو إلى موقف علماء الإسلام من الحد المنطقي الغزالي أنموذجا وبعد حرص شديد وإعانة من الأستاذ المشرف تم تجاوز الصعوبات وإنجاز البحث في وقته المحدد .

أما المصدر والمراجع والدراسات السابقة للموضوع نفسه التي كانت عونا لنا على إتمام هذا البحث نذكر من بينها " معيار العلم في فن المنطق " و " المستصفى من علم الأصول " و " محك النظر في المنطق " و غيرها من والمراجع ككتاب "المنطق" لصاحبه محمد رضا المظفر الذي أفادنا كثيرا .

الفصل الأول :

نظرية الحد المنطقي في الفكر الفلسفي

المبحث الأول : التعريف اللغوي والإصطلاحي للحد وأنواعه

أ - التعريف اللغوي والإصطلاحي للحد المنطقي .

ب - أنواع الحد المنطقي .

المبحث الثاني : نظرية الحد المنطقي عند الفلاسفة اليونان

أ – سقراط

ب – أفلاطون

ج – أرسطو

د – الرواقيون

المبحث الثالث : نظرية الحد المنطقي عند علماء الإسلام

أ – إبن سينا

ب – إبن حزم

المبحث الأول : التعريف اللغوي للحد وأنواعه

أ : – التعريف اللغوي والإصطلاحي للحد :

1 – **التعريف اللغوي للحد المنطقي :** الحد لغة : المنع ، والفصل بين الشيئين ،ومنتهى كل شيء حد. وكما أن الحد يعني تأديب المذنب والجمع حدود ، ومنه أقمت الحد، وحدود الله تعالى وهي الأمور التي بين الله تعالى تحريمها أو جوازها ، والحد هو أيضا النهاية التني ينتهي إليها تمام المعنى وما يوصل إليه التصور المطلوب . وحد الشيء هو الوصف المحيط بمعناه المميز له عن غيره) [1]

2 – **التعريف الإصطلاحي للحد المنطقي :** ويعرف الحد المنطقي إصطلاحا بأنه : " القول على ماهية الشيء " وهذا ما يوافق تماما تعريف إبن سينا : ((إن الحد قول دال على ماهية الشيء)) [2]

ويساير "الغزالي" " ابن سينا " في هذا التعريف الإصطلاحي فيقول : أن الحد هو ((ذكر كمال المعاني التي بها قوام ماهية الشيء)) [3] ، ويضيف قائلا في تحديد الماهية ((أعني بالماهية ما يطلب القائل بقوله ماهو وإن هذه صيغة طالب لحقيقة الشيء)) [4]

وفي الحقيقة فإن هذا التعريف الإصطلاحي للحد هو ما يتكرر لدى المناطقة الأرسطوطالسيين على وجه العموم .

---

[1] – جميل صليبا : المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية ، طباعة ونشر وتوزيع العالمية للكتاب ، الجزء الأول ، 1994م–1414هـ ، ص 446،447 .

[2] – محمود يعقوبي : ابن تيمية والمنطق الأرسطي ، ديوان مطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ،بن عكنون– الجزائر ،ص 64

[3] – المرجع نفسه ، ص 64 .

[4] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

ومن هذا المنطلق وهو التعريف اللغوي والإصطلاحي للحد جاء الحديث عن أنواع الحد لدى هؤلاء .

فقسموه إلى نوعيين أساسيين هما التعريف بالحد والتعريف بالرسم.

ب : – أنواع الحد المنطقي : قسم المناطقة الحد إلى نوعين أساسيين هما :

1 – **التعريف بالحد** : وينقسم بدوره إلى قسمان :

أ – **التعريف بالحد التام** : هو عند المناطقة ما يكون باستخدام الجنس القريب والفصل النوعي، فمثلا الإنسان حيوان ناطق ، عرفنا الإنسان بصفتين واحدة تشير إلى الجنس القريب وهي حيوان والأخرى تشير إلى الفصل النوعي وهي ناطق . وهذه الصفة تميزه وتفصله عن بقية الأنواع الأخرى المندرجة معه تحت جنس " الحيوان " .

ب – **التعريف بالحد الناقص** : وهو التعريف الذي لايشتمل على كل الخصائص الذاتية فيه، مثل " أن نعرف الإنسان بأنه كائن ناطق وهذا يعني أنه يكون بإستخدام الجنس البعيد والفصل النوعي " [1]

ومن شروط الحد التام أن يكون جامعا مانعا ، أي يجمع المحدود ويمنع غيره من الدخول فيه وأن يكون مطردا متى وجد الحد وجد المحدود في العدم والوجود . وعلامة إستقامته دخول كلمة كل في الطرفين جميعا كما يقال : في تحديد كلمة الإنسان كل إنسان فهو حيوان ناطق وكل حيوان ناطق إنسان .

ويجب الإشارة أيضا إلى بعض التقسيمات الأخرى التي نجدها عند المناطقة حيث تم تقسيم الحد أيضا إلى الحد بحسب الإسم والحد بحسب الذات .

[1]– ماهر عبد القادر محمد : محاضرات في المنطق ، جامعة بيروت–كلية الاداب قسم فلسفة ، دار المعرفة الجامعية –الإسكندرية ، ج 1 ، 1985،1986م ، ص27،32 .

فالأول يسمى بالحد اللفظي أو الإسمي والثاني يسمى بالحد الحقيقي أو الحد الذاتي [1] وهذا التقسيم نجده عند أرسطو [2] .

– **الحد اللفظي** هو فهو شرح اللفظ بلفظ أشهر منه: كقولك: في العقا ر "الخمر"، وفي الليث: "الأسد" ويشترط: أن يكون الثاني أظهر من الأول . ولم يسمى حقيقيا لأنه لا يعطي المعاني والحقائق التي بائتلافها تتم حقيقة ذلك الشيء، وتتميز به عما سواه ولا يهمنا البحث عنه في هذا العلم لانه لا ينفع الا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه فلا يستحق اسم التعريف الا من باب المجاز والتوسع .

– **الحد الحقيقي** : قد توسع أهل المنطق في شرح وتوضيح القسم الثاني وهو الحد الحقيقي وذلك لأنه هو المقصود بالبحث والدراسة وهو المستعمل لديهم في تحديد ماهية الأشياء يذكر إبن قدامة في كتابه روضة الناظر وجنة المناظر في فصل خصه لأقسام الحد تعريفا للحد الحقيقي حيث يقول : " هو اللفظ المفسر لمعنى المحدود على وجه يجمع ويمنع ويضيف " هو القول الدال على ماهية الشيء " وهو " نفس الشيء وذاته " [3]

ومن شرط الحد الحقيقي " أن يكون تاما وان يكون موجزا وأن يحترز فيه عن الألفاظ الوحشية الغريبة والمجازية البعيدة والمشتركة " [4] .

2 – **التعريف بالرسم** : هو "اللفظ الشارح للشيء بتعديد أوصافه الذاتية واللازمة" [5] .

وينقسم هذا التعريف إلى قسمين هما :

---

[1] – جميل صليبا : المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتنية ، ص446، 447 .

[2] – سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، ص205، 206 .

[3] – عبد الله ابن أحمد ابن قدامة :روضة الناظر وجنة المناظر ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1998م ،ص22

[4] – جميل صليبا : المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية ، ص447 ، 448 .

[5]– عبد الله ابن أحمد ابن قدامة :روضة الناظر وجنة المناظر ، المرجع السابق ، ص36 .

أ – التعريف بالرسم التام : يكون هذا التعريف عن طريق الجنس القريب والخاصة معا ، مثال ذلك الإنسان حيوان قابل للتعلم وهاته خاصة للإنسان وحده .

ب – التعريف بالرسم الناقص : ويكون هذا التعريف عن طريق الجنس البعيد والخاصة معا مثل: قولنا الإنسان هو جسم ضاحك [1]

هذا ولا يمكن حصر التقسيمات التي حددها المناطقة في مختلف العصور من عهد اليونان مرورا بالحضارة الإسلامية إلى العصر الحديث إنتهاءا إلى العصر المعاصر حيث ظهرت عدة تقسيمات يمكن ذكر اهم هذه التقسيمات على سبيل المثال لا الحصر فنجد أنهم ذكروا في كتبهم الحد العلمي ويقابله الحد العملي وأيضا ذكروا الفرق بين الحد التجريبي والحد الهندسي (الرياضي) [2] ....الخ .وأيضا كان في اصطلاح المنطقيين ما تنحل إليه القضية من جهة ما في القضية ، وبهذا المعنى إما أن تكون مشخصة أو مجردة أو عامة أو خاصة أو مفردة أو موجبة أو سالبة وهو ما يوضح الإرتباط الضروري بين الحدود والقضايا عند المنطقيين . فكل قياس هو ثلاثة قضايا ، مقدمتان ونتيجة ، و المقدمتان تشتركان في حد وتفترقان في حدين ، فتكون الحدود ثلاثة ومن شأن المشترك فيه أن يزول عن النتيجة ويربط مابين الحدين الأخرين.

إن الحد كما تم تخريج معناه لغويا ومعناه في إصطلاح الفلاسفة وفي إصطلاح المناطقة وذكر أنواعه المختلفة فعلى هذا الأساس ظهرت نظرية الحد المنطقي فماهي هذه النظرية ؟ وما هي جذورها التاريخية ؟ ومن هم اهم روادها هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال الفصل الأول " نظرية الحد المنطقي في الفكر الفلسفي " .

[1]– ماهر عبد القادر محمد : محاضرات في المنطق ، المرجع السابق ، ص32 .

[2]– جميل صليبا : المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية ، المرجع السابق ، ص448

المبحث الثاني : نظرية الحد المنطقي عند الفلاسفة اليونان

أ – سقراط :

تعود فكرة التصور إلى ماقبل أرسطو " فسقراط هو مؤسس فلسفة التصورات التي يكاد المنطق الأرسطي يكون عرضا لها وصورتها التامة " [1] . فالفلسفة قبله بحثت في الطبيعة محاولة تفسيرها بإرجاعها إلى المبدأ الذي انبثقت عنه ، فكانت جميع التفسيرات تحاول إرجاعها إلى أصل مادي أو عددي ، لكن سقراط الذي " أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض " [2] حول الفلسفة من البحث في الطبيعة إلى البحث في الإنسان معتبرا أن " لكل شيء طبيعة أو ماهية هي حقيقته ، يكشفها العقل وراء الأعراض المحسوسة ويعبر عنها بالحد ، وأن غاية العلم إدراك الماهيات، أي تكوين معان تامة الحد ... فرد كل جدل إلى الحد والماهية " [3]

ومن خلال التهكم القائم في السؤال مع تصنع الجهل فيه أيضا بحث عن المفاهيم كلية ، فكان يصادر مع محاوره على وجود إنسان فاضل ووجود إنسان شجاع ، لكن الواقع تحت الحواس ليس هو الفضيلة أو الشجاعة . فالفضيلة والشجاعة مفهومين مختلفين لا يمكننا الإحاطة بهما، أو معرفتهما معرفة دقيقة ، لذلك كانت جل المحاورات التي أوردها أفلاطون ، تنتهي ببداية بحث وليس نهاية له .

---

[1] – جول تريكو : المنطق الصوري ،ترجمة،محمود يعقوبي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1992، ص 31

[2] – يحي هويدي : قصة الفلسفة الغربية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ،1993 ، ص 23 .

[3] – يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، (د.ط) ، (د.ت) ص65 .

ورغم " إجتهاده في حد الألفاظ والمعاني حدا جامعا مانعا " [1] إلا أنه في الغالب لم يكن يقدم تعريفات تامة وموجبة للمفاهيم التي كان يناقشها ، وكان يكتفي بأن يصل بمحاوره إلى أن ما يعرفه ما هو إلا مظهرا من مظاهر الحقيقة ، وليست الحقيقة كلها التي تبقى مفهوما كليا مطلقا ، لا وجود له في الخارج ، وهذا ما جعل أرسطو في وقت لاحق يشيد به لأنه " شغل نفسه بالبحث عن الكلي في الأمور الأخلاقية ، وركز تفكيره لأول مرة حول موضوع التعريفات " [2] .لينتقل بذلك موضوع العلم من البحث في الطبيعة والأعداد إلى البحث في " الحد كشرط لازم له " [3]

ب – أفلاطون :

ومع أفلاطون تتحول التصورات والحدود لتصبح موضوعا للعلم ، من حيث هو مثال كلي يستغرق ما دونه من الموجودات ، وتصبح الحقيقة الوحيدة مثالا واحدا ثابتا ترتد إليه الكثرة والتباين . فالحقيقة ليست قائمة في المحسوس ، إذ هو ظل لما يجب أن يعرف وهذه المثل ليست مطلقة كما إعتقد سقراط ، إذ لو كانت كذلك لما أحطنا بها ، وإنما مفارقة ومتعالية عن المحسوس ، عرفها الإنسان في عالم آخر ، ويمكن تذكرها .إنه عالم الكمال والكلية. أين ترتد المثل كلها إلى مثال واحد أعلى هو الخير الأسمى[4]

لكن إذا كانت المثل هي موضوع العلم فكيف السبيل إلى معرفتها ؟ إن المنهج العلمي الذي نصل من خلاله إلى معرفة موضوعات " العالم المعقول أعني به ما يدركه

---

[1] – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[2]– أرسطو : مقالة الألف الكبرى ، المرجع السابق ، ص 259 .

[3]– يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية ، المرجع السابق 66 .

[4]– أفلاطون : الجمهورية ، ترجمة : شوقي داود تمراز ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان1994 م،المجلد الأول ، الكتابين السادس والسابع ، ص 274 إلى 319 .

العقل وحده هو الديالكتيك بحيث لا ينظر إلى مسلماته على أنها مبادئ وإنما على أنها مجرد فروض ، هي أشبه بدرجات ونقط إرتكاز تمكننا من الإرتقاء إلى المبدأ الأول

لكل شيء ، الذي يعلو على كل الفروض . فإذا ما وصل العقل إلى ذلك المبدأ الأول لكل شيء ، الذي يعلو على كل الفروض . فإذا ما وصل العقل إلى ذلك المبدأ هبط متمسكا بكل النتائج التي تتوقف عليه ، حتى يصل إلى النتيجة الأخيرة ، دون أن يستخدم أي موضوع محسوس ، وإنما يقتصر على المثال بحيث ينتقل من مثال إلى آخر ، وينتهي إلى قمة المثل أيضا " [1] ، فيميز أفلاطون بهذا بين نوعين من الجدل ، الصاعد ويتم من خلال التدرج من حدس مثال ما كنوع، إلى الذي يشمله كجنس والنازل من جنس عال إلى ما يندرج تحته . وإذا كان الجدل الصاعد مسيرة منتظمة من الأدنى إلى الأعلى ، فإن الصعوبة تمكن في الجدل النازل

لأنه يحتاج إلى تبرير منطقي [2] ، أو بمعنى آخر كيفية تفسير ترابط الأجناس ، فالجدل النازل يفترض البداية من جنس عال هو المثال ثم تقسيمه إلى أجناس أدنى . ولما كانت اللغة العلمية تقوم على قضايا تثبت أو تنفي محمول عن موضوع ، فقد واجهت أفلاطون مشكلة الحمل ، أو كيف يمكن حمل المثال على مثال آخر لتكوين قضية قابلة للتصديق والتكذيب .فيقترح أفلاطون مبدأ المشاركة [3] ، في الأجناس العليا الخمسة: (الوجود ، الذاتية ، الإختلاف ، الحركة ، السكون) التي تفسر الحكم

[1] – أفلاطون : الجمهورية ، المصدر نفسه ، ص 241 ، 242 .

[2] – جول تريكو : المنطق الصوري ، تر محمود يعقوبي ، ص33

[3] – أميرة حلمي مطر : الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها ، دار قباء للطباعة ، القاهرة ، مصر ،998 ، ص 178 .

بمعناه المنطقي حيث كل جنس يشارك في الوجود بوصفه ماهية ما ، ويشارك في اللاوجود بوصفه مختلف عنه من حيث هو كيان [1] ، منفصل عن المثل الأخرى ،

فالحكم يكون كاذبا عندما نثبت عدم قيام علاقة بين جنس وآخر ، لكن هذه القسمة التي يقترحها أفلاطون تحتاج في كل مرحلة من مراحلها إلى حد أوسط يربط بين الحدين الأكبر والأصغر في النتيجة بشكل ضروري .

ج – أرسطو :

ولما كان الغرض من هذا البحث هو معالجة النظرية الأولى فحسب ، أي " نظرية الحد المنطقي " أو التعريف المنطقي ، وكان " أرسطو " هو المؤسس الأول لهذه النظرية خاصة ولعلم المنطق عامة وجب الإنطلاق من عنده في عرض هذه النظرية ومعرفتها وعليه كيف أسس أرسطو لهذه النظرية وماهي المبادئ التي ارتكز عليها في تحديد معالم واضحة لها ؟

إن الحد المنطقي كما يرى أرسطو هو البحث عن الماهية وهو غاية علم التصورات بل إن التصور والتعريف فكرتان متماثلتان ، إن التصور هو أن تغلف في لفظ تعريف شيء في الذهن، وهو عند أرسطو العلم نفسه ، برهنة تتلخص في قضية متبادلة الموضوع والمحمول فيها متساويان ، فالتعريف إذا هو معادلة حقيقية [2]

وهو ما يحدد طبيعة الحد المنطقي عنده وأنه بيان وأنه معادلة حقيقية متساوية الطرفين المعرف والتعريف أو الموضوع والمحمول ، ففي تعريف الإنسان بأنه: ((حيوان ناطق)) فإن الإنسان = حيوان ناطق ، وحيوان ناطق = إنسان

[1] – روبير بلانشي:المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل،تر:محمود يعقوبي،دار الكتاب الحديث، 2004م، ص 13

[2] – علي سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية ، سنة 2000م ص 198 .

وكما يعبر عن كلمة الحد التي تساوي كلمة التعريف في معناها المنطقي ، وهي تعني تحديد الشيء بذكر خصائصه التي لا يشاركه فيها غيره كالحد الفاصل بين الشيء وغيره بحيث لا يختلط مفهوم الشيء بغيره عند ذكر خصائصه .

وقد عرف " ابن سينا " الحد بأنه ((قول دال على ماهية الشيء بذكر الصفات الذاتية المقومة له)) [1]

وكما سبق الحديث عن التعريف فإن بعض المناطقة يرى أن التعريف ليس حكما إستدلاليا ، بل حدسا وتذوقا مباشرا غير منقسم ولايقبل أي حمل ، لأن الحدين اللذين يكونانه متساويان.

ويرى " غوبلو " أن المناطقة ميزوا بين نوعين من التعريف ، تعريف أول يوصل إلى الماهية الكاملة ويستخدم الجنس القريب والفصل النوعي ، وتعريف ثاني لا يصل إلى الماهية ويستخدم الجنس القريب والخاصة وهو تمييز غير واضح .

وبناءا عليه يرى " غوبلو " أن التعريف حكم موضوعه ومحموله تصوران متساويان وبالتالي فهما تعبيرين لنفس التصور ، وأحد هذين التعبيرين هو التعريف بمعنى الكلمة، وهو تحليل لمجموعة من الصفات وبالتالي التصورات التي تثبت على نفس الموضوعات كالمعرف تماما .

أما الشيء المعرف ، فيمكن إرجاعه إلى اسم بسيط ، وهذا هو التعريف اللفظي فموضوع التعريف إذا هو التصور وعمله يقتضي إستبدالا جوهريا للتصور الغامض بالتصور الواضح .

[1] – محمد السيد الجليند : نظرية المنطق بين فلاسفة الاسلام واليونان ، دار العلوم– جامعة القاهرة ، ط 2 ، 1985م ص 92 .

وأنه لا نستطيع أن نعرف فردا بأنه موضوع لصنف من التعريف يقال له رسم [1] ومع أن التعريف والرسم يبدأن بالجنس ، إلا أنهما يختلفان بعد ذلك .

في حين لا يوافق الإسميين وعلى رأسهم " جون ستوارت مل " على وجود تصورات كلية ويعطي هؤلاء فكرة مختلفة تماما عن التعريف فهذا الأخير هو عندهم جزئي وفردي وهو مجموعة من الصفات الفردية لا غير .[2]

والتعريف هو أن يعرف الشيء بجنسه وفصله ونعني بذلك التعريف بالحد التام " هو الذي يتركب من الجنس والفصل " [3] . ثم إن التعريف التام كذلك هو التعريف بجميع ذاتيات المعرف، ويقع بالجنس والفصل القريبين لإشتمالهما على جميع ذاتيات المعرف فإذا قلنا ما الإنسان ؟ ! تكون الإجابة بأنه : حيوان ناطق وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله إسم الإنسان، ويشتمل على جميع ذاتيته ، لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر ، والجسم النامي ، والحساس المتحرك بالإرادة وكل هذه الأجزاء والذاتيات للإنسان [4]

وكما تم الكلام عن التعريف فإنه : تعريف الإنسان فينبغي تعريف بأن الجنس الذي ينتمي إليه هو الحيوان وأن الفصل الذي يميز الإنسان عن بقية أنواع الحيوانات الأخرى هو النطق . فإذا تركب التعريف من الجنس والفصل وكان التعريف تاما سمي تعريفا بالحد [5] .

---

[1]- علي سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، دار المعرفة الجامعية ،2000م ص 198-199.

[2]- المرجع نفسه ، ص 199 .

[3]- محمد السيد الجليند : نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ، المرجع السابق ، ص92 .

[4]- محمد رضا المظفر : المنطق ، ج 1 ص 98 .

[5]- المرجع السابق ، ص 92 .

إذا فنظرية الحد هي من أساسيات تعلم المنطق والهدف من التعريف هو الوصول إلى تعريف جامع مانع ، الذي يمكن أن يقام عليه العلم بالماهية الأشياء .[1]

وهذا وقد رأى " أرسطو " أن تعريف أي شيء في الوجود ينبغي أن يكون من جهات خمسة كانت بمثابة المكونات الأساسية للتعريف المنطقي عنده ، وهي ما تعرف بالكليات الخمسة والتي هي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام .

الجنس : فهو مايميز حقيقة الشيء المحكوم به ، ويؤلف جزء الماهية المشتركة بينها وبين غيرها، ومثال ذلك قولنا حيوان في عبارة (الإنسان حيوان) وكلمة حيوان هنا يشترك فيها مع الإنسان أفراد أخرى مثل الأسد والقرد وغيرهما [2] . وهذا يوضح بأنه على الرغم من إختلاف الإنسان عن الحيوانات إلا أنه يشترك معها في الجنس وهذا أثر قولنا " الإنسان حيوان " .

وكما تم الحديث عن الجنس بأنه هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة في جواب ما هو ؟ وإذا تكاثرت الجزئيات بالحقيقة فلابد أن تتكاثر بالعدد قطعا [3]

النوع : "فإنه يشار إليه بأنه كلي يندرج تحت كلي أوسع من الجنس " [4]

[1]- ماهر عبد القادر محمد : محاضرات في المنطق ، ص 31 .
[2]- المرجع نفسه ، ص 29 .
[3]- محمد رضا المظفر : المنطق ، ج 1 ، ص 74 .
[4]- ماهر عبد القادر : محاضرات في المنطق ، 29 .

وكما يطلق على النوع أنه قول كلي يقال على كثيرين متفقين في الحقيقة مختلفين في العدد ، واقع في جواب ماهو؟ مثل : إنسان يشمل يزيد ومحمد وخالد وغيرهم وهم يشتركون ويتفقون في حقيقة الإنسانية ، لكن يختلف كل عن الأخر [1]

وكما سبق الكلام عن النوع فإنه كذلك هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكاثرة بالعدد فقط في جواب ما هو ؟ [2]

وبالتالي : فإن كل من الجنس والنوع يقع في جواب ما هو ؟ والجنس يطلق على كثيريين مختلفين في الحقيقة والنوع يطلق على كثيريين متفقين في الحقيقة ، إذا فالجنس أعم من النوع لأنه يشمل أنواع كثيرة .

الفصل : فهو ما يعرف بالقسم الثالث للذاتي ، وهو المقول على كثيريين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في الذاتي . مثل : صفة النطق بالنسبة للإنسان ، وصاهل بالنسبة للفرس ، وناهق للحمار [3]

وبالتالي فإنه مقوم للنوع وأما الجنس فهو مقسم له وصفة النطق داخلة في تعريف الإنسان وهي مقوم له .

وكما سبق الحديث عن الفصل فإنه ثالث الكليات وهو جزء من مفهوم الماهية ، ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها ، كما أن الجنس جزءها المشترك والذي يعبر عن الماهيات ، أما كيف يكون السؤال ليقع الفصل وحده جوابا؟ فنجيب أن " الفصل وحده يقع في جواب أي سؤال " ومعرفة خصوصية الحقيقة توجهنا ، للبحث عن الحقيقة المشتركة بينها وبين غيرها فرؤية شبح من بعيد ومعرفة

[1]- محمد السيد الجليند : نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ، ص79 .

[2]- محمد رضا المظفر : المنطق ، ج1 ، ص 74 .

[3]- محمد السيد الجليند : نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ، ص79

أنه حيوان توجب السؤال التالي : أي حيوان هو في ذاته، ولو كان جسم يكون السؤال أي جسم هو في ذاته [1]

وأما الجواب الأول فيكون "ناطق" وهو فصل الإنسان أو صاهل وهو فصل الفرس

وأما الجواب الثاني فيكون "حساس" مثلا وهو فص الحيوان [2]

الخاصة : والخاصة ضرورية للماهية ولكنها لا تدخل في ماهية أو مفهوم الشيء

كذلك فهي : " صفة لاتدخل في مفهوم الشيء ولكنها لازمة " [3].

وكما أن تسمية الخاصة تختص بنوع واحد من أنواع الجنس وهو ما يميزه عن بقية أنواع الأخرى مثل : ضاحك وهي ما تميزه عن بقية الحيوانات الأخرى كالفرس والثور مثلا .[4] والخاصة هي المساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة للإنسان ، وهي كانت مختصة ببعض أفراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراده .

العرض العام :" وهو الكلي الخارج المحمول على موضوعه وغيره " [5] وهو كذلك ما يضاف إلى الماهية ، وهو لا يشتق منها : كأن نقول الإنسان أبيض والبياض صفة عرضية للإنسان ، والناس ليسوا جميعا بيض ولانجد البيا عند الناس فقط بل تشترك في ذلك جميع الكائنات .

وسمي عاما كذلك لأنه يعم أكثر من نوع واحد سواء وصفت به جملة النوع كصفة البياض بالنسبة للقطن والثلج واللبن أو وصفت به بعض الكائنات الحية كالحركة بالنسبة للإنسان والفرس والنبات [1] .

---

[1]- المرجع السابق ، ص 75 .

[2]- المرجع نفسه ، صفحة نفسها .

[3]- ماهر عبد القادر محمد : محاضرات في المنطق ،ص 30.

[4]- محمد السيد الجليند ، نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ص 80.

[5]- محمد رضا المظفر : المنطق ، ج1 ، ص 79 .

غير أن هذا التقسيم لمكونات الحد المنطقي والذي يتمثل في الكليات الخمسة قد أجريت عليه تعديلات، وهذا من قبل فورفريوس هذا الأخير الذي قام بتعديل الكليات الخمس التي وضعها أرسطو .

فبدأ " فورفريوس " في هذا الكتاب الذي يخاطب به تلميذه " خروساؤريوس " بتعريف خمسة ألفاظ هي : الجنس ، والفصل ، والنوع ، والخاصة ، والعرض العام

ومعرفة هذه الألفاظ في نظرة ضرورية لدراسة مذهب أرسطوطاليس في المقولات وأيضا لتركيب الحدود . ومن أجل هذا قام " فورفريوس " بعرض موجز مستعرضا من خلاله ما قاله القدماء من الفلاسفة ، دون الخوض في المباحث العويصة ، فيقول أولا فيما يتعلق بالأجناس والأنواع " إنني لن أتعرض للبحث فيما إذا كانت الحقائق بذاتها أو مجرد إدراكات ذهنية ، وعلى فرض أنها حقائق ذاتية هل هي حسية أو غير حسية .... " [2]

وهكذا أثار في هذا التساؤل مشكلة هامة في المنطق ، تتعلق بطبيعة وجود الأجناس والأنواع، وقد قبل أرسطو بوجودها ، بل إن منطقه يقوم أساسا على تقـــــــــــسيم الموجودات إلى أجناس وأنواع ، بينما لم يتقبل الرواقيون وجود هذه الأمور الكلية ، وهذان الموقفان المختلفان قد عرفهما المسلمون .

وذهب "فورفريوس" إلى أن (الخاصة) تقال على النوع والأشخاص ، إذ يقول فأما الخاصة ،فقد يخالفها الجنس، من قبل أن الخاصة إنما تحمل على نوع واحد وهو النوع

---

[1]- محمد السيد الجليند ، نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ص80

[2] – عبد الفتاح أحمد فؤاد : الأصول الرواقية في الفلسفة الإسلامية ، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، ط 1 2003،ص273 .

الذي له خاصة ، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع –كالضاحك فإنه يحمل على الإنسان فقط ، وعلى أشخاص الناس [1]

وقد أهمل "أرسطو" في مباحثه المنطقية الموجود الجزئي أو الشخصي من حيث أن العلم في نظره لا يقوم إلا على الكليات .

أما "فورفريوس" فقد قال في كتابه " إيساغوجي " : والذي يوصف بأنه شخصي هو بمنزلة : سقراط ، وذاك الأبيض وهذا مقبل ، وكأنك قلت والد سقراط إنما كان له من البنين سقراط وحده وإنما يقال لأمثال هؤلاء الأشخاص من قبل أن كل واحد

منها قد يقوم على خواص لا يمكن أن توجد في جملتها في وقت من الأوقات في أخر غيره من الأشياء الجزئية فإن خواص سقراط لا يمكن أن توجد في أخر غيره من الجزئيين فأما خواص الإنسان أعني العام فقد توجد بأعيانها في كثيرين ، لا بل في جميع الناس الجزئيين من جهة أنهم ناس " [2]

ويغلب على الظن أن المنطق الرواقي هو المصدر الذي إستمد منه "فورفريوس" فكرة الشخص بهذا المعنى ثم أصبح " فورفريوس" نفسه هو المصدر الذي أمد المسلمين بهذه الفكرة عن طريق كتابه الذي نقل إلى العربية .[3]

وكما أن الكليات أو المقولات وهي خمسة كما ذكرها " فورفريوس " في كتابه "إيساغوجي" :

– الجنس وهو ما يقال على كثيريين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو هو نوعان : جنس قريب ما يقال على جميع الحقائق المشتركة فيه إذا إجتمعت في سؤال واحد

[1]– المرجع نفسه ، صفحة نفسها .

[2]– المرجع نفسه ، ص 274 .

[3]– المرجع نفسه ، صفحة نفسها .

كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس ، وجنس بعيد يقال على بعض الحقائق المشتركة فيه إذا إجتمعت دون جميعها في سؤال واحد كالجسم بالنسبة إلى الإنسان والحجر .

—النوع : وهو مايقال على كثيريين متفقين في الحقيقة ومختلفين في الأشخاص كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمر .

—الفصل النوعي : وهو ما يقال عن الشيء لتمييزه عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فالحيوانية صفة مشتركة بين الإنسان والفرس والنطقية هي صفة التي تميز الإنسان عن جميع ما يشاركه في صفة الحيوانية ، وتفصله عنه .

—الخاصة : وهي ما يقال على أفراد نوع واحد فقط قولا عرضيا كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان، إذ الضحك مما يختص به الإنسان ويتصف به في بعض الأحيان دون بعض.

—العرض العام : وهو ما يقال على أفراد حقائق مختلفة قولا عرضيا كالمتنفس بالنسبة للإنسان وإلى غيره من الحيوانات الأخرى .[1]

أما أنواع الحد المنطقي عند أرسطو فهو يضع لنا نوعين من الحد و أول حد هو "الحد الميتافيزيقي" وتطلق عليه تسمية " الحد التام " أي بمعنى التوصل إلى الماهية ولكنه يكون بواسطة الحصول على الصفات الذاتية له، ومجرد الإدعاء بالحد الحقيقي والتواصل للماهية ، يثبت صلة الحد الوثيقة بالميتافيزيقا الأرسطوطاليسية .

[1]– محمود يعقوبي : الوجيز في الفلسفة ، دار الكتاب الحديث ، سنة2005م ، ص 241 .

وكما أن أرسطو قد وضع بجانب هذا " الحد اللفظي " الذي لايفيد في ماهية الشيء ولكنه يعين العلاقة اللفظية بين المحدود والحد الذي يشير له ، وبالتالي وعلى إثر ما سبق كان التقسيم المشهور التعريف بالحد الحقيقي والتعريف بالحد اللفظي .

وفي مقابل ذلك وضعت " الرواقية " التعريف الإسمي إذ ترى أن الأفكار العامة هي تصورات وليست بأسماء وبالتالي لا وجود إلا للأفراد وإذا كان تقسيم الموجودات إلى أجناس وأنواع فهذا مرفوض وغير صحيح فلسفيا، فهم يرون أن مايميز الطبيعة الخاصة لكل موجود ليس هو شيء مشترك بين الموجودات ، وإنما هو صفة الفردية والمادية وهنا تقرر الرواقية أنه لاوجود لتشابه بل وجود للأفراد فقط .

وبقيت أنواع التعريف المنطقي الأرسطوطالية في العصور الوسطى المسيحية كما هي دون إضافة جديدة ، وفي مقابل ذلك عرضت المدرسة الإسلامية كل أنواع التعريف المنطقي وظهرت فيها مواقف .

في حين قبلت الناحية الإسلامية المتقدمة أنواع التعريف اليوناني ، ولكن مدرسة المتأخرين قد خرجت عن ذلك وخير دليل " إبن تيمية " كما أضاف ووضع البعض الأخر تقسيما اخر ومن هؤلاء " أبي البركات البغدادي " الذي يرى أن أقاويل المعرفة تقسم إلى ثلاثة أقسام : الحدود والرسوم والتمثيلات .

وكما أن التعريف بالحد أهم ما يميزه هو أنه نوع أرسطوطاليسي وأما التعريف بالرسم فميزته هو أنه عنصر جاليني نسبة إلى جالينوس [1]

[1]- علي سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، ص206 .

وكما تم الحديث على نوعي التعريف عند " أرسطو " فإن التعريف التام هو الذي يتركب من الجنس والفصل وبالتالي : " إذا تركب التعريف من جنس وفصل كان التعريف تاما وسمي تعريفا بالحد " [1]

كما أن الحد بجميع ذاتيات المعرف ويقع كما سبق الحديث بالجنس والفصل لكونهما يحملان جميع ذاتيات المعرف ، وفي طرح السؤال التالي : ما الإنسان ؟ تكون الإجابة أنه حيوان ناطق [2]

كما أن التعريف اللفظي هو إرجاع الشيء المعرف إلى إسم بسيط [3]وكان طريق " أرسطو " في الوصول إلى الحد المنطقي هي المقولات العشر فقد وضع أرسطو

الكليات الخمس كنظام عقلي للتعريف بالأشياء ، ووضع المقولات العشر كنظام عقلي لدراسة الأشياء .

ذكر المناطقة أن أفلاطون لم يؤسس لنظرية المقولات وإن كان قد وضع الأساس إنما الذي كان أول من وضع نظرية المقولات هو "أرسطو" ولقد تجسدت في عشر مقولات كانت الغاية منها أنها مصممة كنظام عقلي لدراسة الأشياء وهي تتمثل في مقولة الجوهر ، والكيفية ، والمكان ، والوضع ، والإنفعال،والكمية ،والإضافة والزمان ، والفعل ،والحال . [4]

ويقدم " أرسطو " قائمة بعشر مقولات تبدأ : [5]

---

[1]- محمد السيد الجليند : نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ، ص 92 .

[2]- محمد رضا المظفر : المنطق ،ج1 ، ص 98 .

[3]- علي سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص 199 .

[4]- ماهر عبد القادر : محاضرات في المنطق ، ص 27- 28 .

[5]- مجدي الكيلاني : أرسطو ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، سنة 2009 ، ص 52 .

بمقولة : الجوهر مثل قولنا : إنسان وحصان

ومقولة الكم : مثل قولنا : يا ردتان

ومقولة الكيف : مثل قولنا :أبيض

ومقولة الإضافة : مثل قولنا : ضعيف

ومقولة المكان : مثل قولنا السوق

ومقولة الزمان : مثل قولنا : العام الماضي

ومقولة الوضع : مثل جالس

ومقولة الملكية مثل قولنا : مسلح

ومقولة الفعل : مثل قولنا : يقطع

ومقولة الإنفعال : مثل قولنا : ينقطع

والمقولات العشر عند أرسطو تشكل ترتيبا منطقيا منظما فهي تصنيف للأنواع وكذلك للتصورات وكما أنه ينظر إليها على أنها تصنيف للمحمولات ويعتبرها أرسطو في كتابه " المقولات " هي تصنيف للأجناس والأنواع والأفراد .[1]

وكما سبق الحديث عن الجوهر فإن : " الجوهر في معناه الأول الحقيقي يعني الكائن الخالص أي أنه محسوس واقعي ، فهو لا يضاف إلى محمول بل يكون هو الموضوع . ويقدم " أرسطو" تعريفه للجوهر وهذا في كتابه الميتافيزيقا وكما أنه يقدم صفات هذا الأخير وهي ثلاثة : 1- ليس له ضد . 2- وليس له درجات . 3 –كما لا يمكن التنبؤ بخواص مضادة له .[2]

[1]- المرجع نفسه ، ص 52 .

[2]- مجدي الكيلاني : أرسطو ، ص 54 .

فالمقولات ليست مجرد تصور ذهني وإنما لها جانب أنطولوجي مثلما لها جانب منطقي فالنعامة مثلا لا يمكن أن توجد ما لم يكن لها لون ما (الكيف) وكما لا يمكن أن يكون لها لون أيضا لا يمكن أن لا يكون لها وزن وطول (الكم) وبالتالي فقائمة المقولات هي لا يمكن أن تكون هكذا عشوائية بل إن أرسطو قد إختارها وفق ترتيب منظم جامعا بين القدرات المنطقية والمتافيزيقية .[1]

وتعرف جماعة " بورت رويال " المقولات بأنها الأصناف المختلفة التي رد " أرسطو " إليها كل الأغراض تحت التسع الأخرى .

ومن المعروف أن المقولات الأرسطوطالسية قد قسمها صاحبها إلى تقسيمات متعددة ولكن أكثرها شيوعا هي التي سبق ذكرها . كما أن جماعة " بورت رويال "

وجون ستيوارت مل " قد هاجموا المقولات العشر لأرسطو ، وقد إتهموه بأنه لم يكن يتبع منهج معين وكذلك لم يكن دقيقا .

وفي مقابل هذا يبدي " تريكو " وهو أرسطوطاليسي إلى حد كبير في أرائه المنطقية موافقته لتقسيمات " أرسطو " للمقولات العشر .

في حين يرد المدرسيين بصفة عامة و" سانت توماس " بصفة خاصة على الإعتراضات الموجهة لمقولات "أرسطو" معبرين بذلك عن قبولهم عدد المقولات التي وضعها " أرسطو "[2].

[1]- المرجع نفسه ، ص55 .

[2]- سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة ، ص 221-222 .

وأما القواعد النظرية للحد المنطقي فيضع أرسطو أربعة قواعد فالتصور يحصل بواسطة التعريف ولكي يحيط التصور بماهية الموضوع يجب أن يكون التعريف معبرا عن هذه الماهية وهذا من خلال مراعاة القواعد التالية :

-**القاعدة الأولى** : فإن التعريف يدل على الماهية لا على العرض ، وينبغي أن يستبعد التعريف كل الأعراض ، وكما يقول أرسطو : " إن ماهية الشيء ليست كل ما يتكون منه الشيء ، ولكن هي فقط التي لا يمكن أن يوجد بدون وجودها " وبالتالي هي ثابتة وغير متغيرة ، وتبقى خلال التغيرات العرضية .

وكما أن التعريف يدل على الجوهر الأول وعلى الجوهر الذي لا يتعلق بشيء غير ذاته، وعلى الطبائع البسيطة ، وعلى كل ماليس بمادة .

غير أن أرسطو قبل في نطاق العلوم الطبيعية تعريفات لطبائع مركبة ، وهذه التعريفات تحتاج أيضا إلى دقة في تركيب ماهيتها .

-**القاعدة الثانية** : يجب أن ينطبق التعريف على المعرف ، وقد عبر عنها المدرسيون بقولهم " ينبغي أن يكون التعريف منطقيا على كل المعرف ولاشيء غيره " . وعبر عنها مناطقة " بورت رويال " بقولهم : " التعريف ينبغي أن يكون كليا ومميزا " .

وأما " غوبلو " فيرى أن يكون التعريف مميزا وهذا يتعلق بالمصادق وقد حاول " تريكو " أن ينقلها إلى لغة المفهومية فقال : " التعريف يجب أن يكون مطابقا تمام المطابقة لموضوعه بحيث لا يقبل صفات عرضية ، ولا يستبعد صفات نوعية " .

-**القاعدة الثالثة** : يجب أن يكون التعريف بالجنس القريب والفصل النوعي ، مثل القول : " الحيوان الثديي حيوان فقري يرضع صغاره " والقاعدة في التعريف الصحيح

هي إمكان وضع التعريف مكان المعرف ، فإذا كانت الغاية من التعريف التوصل إلى الماهية الكاملة فيجب أن يعبر عن كل عناصر التصور المرتبطة بماهيته وإذا كان التصور عقلي ويشرح الماهية شرحا كاملا، فإن صفاته المكونة له ينبغي أن تعتبر مرتبطة إرتباطا ضروريا بحيث يستطيع العقل ، بل يجب أن يكشفها ، وقد تتعدد تعاريف تصور بذاته ، وذلك طبقا لبحثنا للشيء من زوايا مختلفة .

ولكن " ليبنز " يرى أنه إذا كان تعريف ما لتصور يحتوي كل الصفات المستدلة هذا وتعددت تعريفات تصور واحد ، فإننا نستطيع وضعها في نظام تدريجي ، على رأسه التعريف الذي تنبع منه كل التعاريف الأخرى ، وإختيار تعريف إنما يقوم على علل غائية وعلل ملائمة للبحث في البرهنة .

–القاعدة الرابعة : يجب أن تتجنب في التعريف تحديد الموضوع بما هو أغمض منه فالتعريف ينبغي أن يكون واضحا وكما يجب أن لايشمل التعريف على الحد المراد تعريفه لكن مراعاة الأخذ بهذه القواعد لا يعني أن لكل شيء تعريف وإنما هناك أمور

لا يمكننا تعريفها رغم معرفتها ، فمثلا معطيات التجربة المباشرة كالإحساسات والعواطف ومنها المقولات من مقولة الكم والكيف والزمان والمكان وكذلك منها الأجناس العليا ، ومنها الأشخاص لا تساع مفهوماتها وإنعدام الفروق الأساسية بينها[1]

مما سبق تتضح رؤية أرسطو للحد المنطقي فكيف كان يا ترى موقف الرواقية ؟؟

د – الرواقيون :

[1]– سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، ص 201 .

ونظرية الحد المنطقي عند " الرواقية " اختلفت إلى حد ما عن "أرسطو " ، وكما أن طبيعة الحد عند الرواقية وموقفها الإسمي ، الذي ينكر تقسيم أرسطو للموجودات إلى أجناس وأنواع ، فإنها قد قامت بطرح نظرية الحد المنطقي كما وضعها " كريزيب " و "أنتيباتر " فكرة الحد التام أو ما يعرف بالتعريف التام .

والذي كان في نظر "أرسطو " كما سبق الحديث عنه هو البحث عن الماهية، وهو بالتالي غاية التصورات .

وهذا مايتنافى مع النظرة الرواقية ، وهذا ما هو غير ممكن للإنسان في نظر الرواقيين وكان الحد عند الرواقيـة هو: " الحد الناقص " والذي تطلق عليه تسمية " الرسم " بحيث يتكون هذا الأخير من تعداد خواص الشيء،وبالتالي فالرواقية إذا ما أرادت تعريف شيء ما فإنها تقوم بذكر الأمور التي تتعلق به وتخصه وكما تحصي الإختلافات أو الفروق التي تميزه عن غيره

ويرى "كريزيب " أن الحد هو :" ذكر ماهو خاص بالموضوع ،والخواص بعضها ببعض وهي قضية منعكسة " [1]

وكما ذهب " أنتيبار" بأن الحد هو : " تعبير بسيط فيه القول عن الشيء دون الإخلال به، أو الإبتعاد عن مميزاته ، وخواصه" [2]

وأما الطرق الموصلة إلى نظرية الحد المنطقي عند الرواقية تعتبر جزء رئيسي في المنطق،وهي عند الرواقية إختلفت عن الأرسطوطاليسة بحيث أنقص الرواقيون المقولات الأرسطية العشر إلى أربعة وهي كالتالي :

-المقولة الأولى : الحامل والتي عوضت بمقولة الجوهر عند أرسطو .

[1]- عبد الفتاح أحمد فؤاد : الأصول الرواقية في الفلسفة الإسلامية ، ص 125- 126 .

[2]- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

–المقولة الثانية : الصفة الأساسية .

–المقولة الثالثة : الصفة العرضية .

–المقولة الرابعة : النسبة .

فأما الحامل : فهي تعني المادة غير المتعينة ، وليست باقي المقولات ، سوى أنها تعيينات لهذا الجوهر المادي .

وأما الصفة الأساسية : فهي الماهية الفردية ، أو المادة فيهي جسمية وكما هي مستحضرة لكيفية فردية مجردة

وأما الصفة العرضية والنسبة : هما مقولاتان عرضيتان إلى حد أقصى ، واللتان يتصف بهما الشيء من الأشياء مثال : اللون ، والمقدار ، والحركة .....الخ ، فمقولة الصفة العرضية تخص الموضوع بالنسبة إلى نفسه .

وأما مقولة النسبة فهي تأتي بنسبة شيء لأخر ، مثل اليمين و اليسار ، فوق وتحت .... إلخ وكما أن الرواقيين قد قاموا بترتيب المقولات ترتيبا تصاعديا على أساس أن العليا منها تضم ما تحتها، وكل تالية تتوقف على سابقة .

فالرواقيون قد وضعوا مقولتهم الأولى المتمثلة في الحامل ، والتي تقابل مقولة الجوهر عند أرسطو وهم بذلك يرون بأن أرسطو قد أخلط بالموضوع المنطقي في القضية الحملية ، وهذا مارفضوه . فالرواقيون لم يضعوا فوق كل المقولات " الموجود ولكن وضعوا الشيء ، وهي فكرة ترنسندنتالية عليا تشمل الموجود واللاموجود معا ، و"إميل برييه " يلوح بأن المقولات الأربع عند الرواقية – مثلها مثل المقولات أرسطو العشر – مقسمة إلى مجموعتين : الأولى هي الجوهر ، والثانية هي خواص الجوهر ، إلا أن هذه النظرة سطحية لأن الحامل هو المادة، خالي من الصفات ، وأما الصفة الأساسية لهما فهي تمثل مبدأ الفاعل والمنفعل ، إذ يتكون الجسم من إتحادهما ، وهاتان المقولتان معا

تقابلان مقولة الجوهر عند أرسطو ، ولكن الأجدر هنا هو تقسيم المقولات إلى مجموعتين : الأولى تتضمن الأشياء الحقيقية أي الجسمانية ، وأما الثانية فهي الأشياء الغير الحقيقية ، أي اللاجسمية ، وهذه الأعراض تخالف الأعراض الأرسطية ، فهي عند الأرسطية تمثل مبدأ التفرد ، ولكن عند الرواقيين هي على العكس من ذلك فإن الفرد هو الحقيقة الخالصة [1]

كانت أنواع الحد عند الرواقية ليست مثل ما عرف من أقسام التعريف بالحد وهما نوعان : حد حقيقي فهذا الأخير يفيد ماهية الشيء ، وحده اللفظي فهو لايفيد الماهية .ولكنه يعين علاقة بين المحدود والحد الذي يشير إليه ، وهذان النوعان من التعريف يرجعان ، إلى أرسطو وأما الرواقية فلها نوع ثالث من التعريف وهو لا يوجد عند أرسطو وهذا التعريف ما يطلق عليه بالحد الرسمي ، أو الرسم . وهذا الذي وضعه "جالينوس" تحت تأثير الرواقية ، وهذا مايشير إلى أن الإسلاميين قد إستمدوا فكرة

التعريف بالرسم من الرواقية.كما أن الرواقية أكثرت في إستعمال الرسم والأخذ به ،في مقابل ذلك لم يستخدمه أرسطو. [2]

وقد ذهب "إبن سينا" إلى أن الرسم هو : " قول مميز فيه فصل بل مؤلف من أعراض الشيء وخواصه " [3] كقولنا للبشر في رسمه حي عريض الظفر ، وكذلك منتصب القامة وكذلك ضاحك بالطبع . وكما يرى بأن هاته الأعراض والخواص واضحة بعيدة عن الغموض . وقد ميز كذلك : " جابر بن حيان " بين الرسم والحد

[1]- المرجع نفسه ، ص 145 – 146 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 368- 369 .

[3]- جعفر آل ياسين : المنطق السنوي ، منشورات دار الأفاق الجديدة –بيروت ، ط 1 ، 1983م ، ص 29 .

فقال : " الرسم بالخاصية ، والحد بالجنس والفصول " [1] إلا أنه لايلبث أن يطلق على الرسم إسما واحدا وهو الحد، وهذا إذا كان الرسم تابعا عنده للحد ومشبها به ، أما المتكلمين فقد طرحوا الحد ، وإستقبلوا الحد الرواقي وحده.

وترى الرواقية أن الأفكار العامة أي التصورات ليست إلا أسماء ، فلا يوجد إلا الأفراد، فتقسيم الموجودات إلى أجناس وأنواع غير صحيح فلسفيا ، وغن ما يميز الطبيعة الخاصة لكل موجود ، ليس عنصرا مشتركا في كل الموجودات ، بل هو الصفة فردية ومادية وتقرر الرواقية أنه لا يوجد تشابه بين الموجودات ، ولكن يوجد الأفراد فقط [2]. وإذا كان هذان الموقفان يجسدان الفكر اليوناني أو الجذور التاريخية اليونانية للحد المنطقي وهذا طبعا عند كل من أرسطو والرواقيين ، فهل كان الموقف اليوناني يوافق الموقف الإسلامي هذا ماسوف نتطرق إليه في المبحث الثاني الذي من خلاله سوف تتضح الرؤية حول الموقف الإسلامي والذي سيجيبنا عن التساؤل التالي ما موقف المفكريين الإسلاميين من الحد المنطقي؟

المبحث الثالث : نظرية الحد المنطقي عندعلماء الإسلام

أ – إبن سيـــــــــــــنا :

ونظرية الحد النطقي عند " إبن سينا " كما يعبر عنها في تعريفه بأن :" الحد القول الدال على ماهية الشيء " [3]

[1]– المرجع السابق ، ص 369

[2]– سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، ص206 .

[3]– محمود يعقوبي : إبن تيمية والمنطق الأرسطي ، ص64 .

وهذا مايتفق عليه "إبن سينا" والمناطقة الأرسطوطالسيين بحيث يجعل الغرض من الحد ليس هو التمييز كيف ولا أن يكون من الذاتيات من دون إعتبار زيادة بل أن يتصور به المعنى كما هو .

وهذا وإن موقف المشائيين بصفة عامة يجمعون على وظيفة الحد هي : الدلالة على ماهية الشيء المعرف " أي بمعنى : "تصوير المحدود وتعريف حقيقته " [1] وهنا إبن سينا يبين غرضهم وهو " تصور الشيء بالمعاني الذاتية بحيث يشتمل على التصور " وفإن كل معرفة وعلم فإما تصور وإما تصديق . والتصور هو العلم الأول الذي يكتسب بالحد وما يجري مجراه كمثل تصور ماهية الإنسان والتصديق ولكنه يكتسب بالقياس مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ. فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية ، وكما أن كل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ماهو غير حقيقي .

وكما أن كل من الحد والقياس فإنه معمول بهما ويتركبان من معاني معقولة ، فلكل واحد منهما مادة يتألف منها وصورة ولكل شيء مادة تخص صورة بعينها .

وكما سبق الحديث عن الحد فإن فلاسفة العرب و الإسلام يفرقون بين الحد والرسم ويوضح ذلك "إبن سينا " في كتابه الإشارات : " الحد قول دال على ماهية الشيء". ولا يوجد أي شك في كونه مشتمل على مقوماته أجمع وهي جنسه والمقوم الخاص فصله وكما يقول إبن سينا في كتابه النجاة " إن البرهان والحد متشاركان في الأجزاء فما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد " [2] .

[1]- المرجع نفسه ، ص 64 – 65 .

[2]- البارون كارادوقو : إبن سينا ، تر: عادل زعيتر ، دار بيروت للطباعة والنشر ،بيروت ، ط1 ،1970 ص 159-160 .

وكما أن الوجه الذي يكون به الرسم أقل تعيينا من الوجه الذي ينال به الحد وكانت مسألة العلل قد إرتبطت بمسألة الحد كما قال إبن سينا : " إن الجواب عن لما ؟ ، والجواب عن ماهو؟ متفقان وذلك لأن الجوابين يكونان بما وهو داخل في ماهية الشيء ، كطرح السؤال التالي : لما إنكسف القمر ؟ فنقول لأنه هو إنمحاء نور القمر لتوسط الأرض والجواب العادي للسؤال : لما؟ فيه براهين العلة [1] . لقد أراد إبن سينا الربط بين الكليات ونظرية الحد ربطا وثيقا ، بحيث يعتبر المدخل دراسة موسعة لنظرية الحد الأرسطوطاليسية بقدر ماهو شرح كذلك للكليات الخمس .

ويقر إبن سينا بأن العلم تصور وتصديق ، والتصور هو : إدراك الماهية بدون الحكم عليها بالنفي أو الإثبات وأما التصديق فهو التصور المصحوب بحكم ، سواء كان سلبا أو إيجابا ويكتسب بالقياس وإبن سينا يؤكد بأن : " كل تصديق هو تصور وليس عكس ذلك ومن التصديق ماهو مركب وبسيط " . [2]

وغاية علم المنطق أن يفيد الذهن من معرفة التصور والتصديق ورؤية إبن سينا للألفاظ بإعتبار ضرورتها من جهة المخاطبة وفي نفس الوقت يعطي أهمية للمعاني

المرتبطة بألفاظها والكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها ، والألفاظ لها دلالتان مركبة ومفردة فالمركب هو : جزء يدل على معنى وهو جزء من المعنى المقصود بالجملة مثل " الإنسان الكاتب " ، ولكل لفظة إذن منها دلالة ومعنى ويعطي إبن سينا مثال بلفظة وهي الإنسان : فإن " الإن" "سان"

لا يدلان على جزئين منفصلين وإنما يدلان على جزئين من معنى الإنسان يتألف منهما .

[1]- المرجع نفسه ، ص172 – 171 .

[2]- جعفر آل ياسين : المنطق السنوي ص 21-24 .

كما أن اللفظ المفرد تارة لا يمتنع من إشراك الكثرة فيه في الذهن كقولنا مثلا الإنسان فلهذه الكلمة معنى في النفس يشمل الكثيرين كزيد وعمر وخالد وهو ما يطلق عليه بالكلي من الألفاظ ، وأحيانا أخرى يمتنع في الذهن إشراك الكثرة فيه كقولنا " زيد " لكونه مشار والمشار هنا يمتنع في الذهن .

ويقول إبن سينا : "فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات الشيء أو أشياء فذلك هو الدال على الماهية ، وما لم يكن كذلك ، فلا يكون دالا على الماهية، فإن دل على الأمور التي لا بد أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، بل على جزء منه فلذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتي غير الدال على الماهية وإنما مايدل على صفة هي خارجة عن الأمرين لازمة كانت أو غير لازمة فإنه يقال له لفظ عرضي ، ولمعناه العرضي " [1] .

وهنا " إبن سينا " وكما تم حديثه عن اللفظ فإنه يشير إلى أن اللفظ التام الحقيقي هو الذي يدل على ماهية الشيء وهذا ما يتفق معه " أرسطو " [2]

وكما سبق الحديث عن اللفظ الذاتي في طرح سؤال هل يجوز أن يكون معناه يتضمن معناه اللفظ الدال على الماهية يقول إبن سينا : الحري ان يظن أن اللفظ الذاتي إنما الأولى به أن يشمل على المعاني التي تقوم الماهية ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا فلا يكون الإنسان ذاتيا للإنسان ، ولكن الحيوان والناطق ذاتيين للإنسان "

وللفظ ثلاث معاني : مفرد كلي ذاتي يدل على الماهية ، ومفرد الذاتي لا يدل على الماهية ومفرد الذاتي الذي يدل على العرض .

[1]- المرجع نفسه ، ص 24-25 .

[2]- محمود يعقوبي : إبن تيمية والمنطق الأرسطي ، ص 64 .

وكما يوضح "إبن سينا " التعريف " فالتعريف فعل الشيء إذا شعر به شاعر لتصور شيئ ما هو المعرف وذلك الفعل قد يكون كلاما وقد يكون إشارة وهذا إذا كان التعريف سواء حقيقيا أو تعريفا لفظيا " .

والتعريف الحقيقي عند "إبن سينا " هو : مايقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات ، أو تعريف لفظيا ويقصد به تصور حاصل في الذهن فحسب " [1] وبما أن الحد عند "إبن سينا " كما هو عند " أرسطو " فهو القول الدال على ماهية الشيء، ويجعل الهدف منه " إبن سينا" ليس التمييز والتفريق ، وإنما أن يتصور به المعنى كما هو .

وقد بقي "إبن سينا " في نفس حدود التصور الذي وضعه أرسطو للحد بقوله : " الحد هو القول الدال على ماهية الشيء " .

وبهذا كانت وظيفة الحد المنطقي عند المشائيين هي : " الدلالة على الشيء المعرف أي بمعنى تصوير المحدود وتعريف حقيقته " [2] ويميز إبن سينا بين الحد والتعريف: فالحد يدل على ماهية الشيء ، وكما هو يتركب من الجنس والفصل أما التعريف يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها فكل حد إذن تعريف

وليس العكس وكما أن الحد يتميز بصفات هي : أنه لا يكتسب بقياس ولا يقتنص بالإستقراء كما انه لا يبين بقياس .

[1]- جعفر آل ياسين : المنطق السنوي ص 27 .

[2]- محمود يعقوبي : إبن تيمية والمنطق الأرسطي ، ص64 .

وأما الحد المنطقي عند إبن سينا :فيتكون هو الأخر من مكونات يتركب منها ، وهي تتمثل في النوع والفصل الخاص والخاصة والعرض العام .

وأما النوع : عند المناطقة العرب يتصف بما هو أعم وبما هو أخص يقول " ابن سينا " : " إذا قسمت الكلي من حيث هو كلي فأولى الإعتبارات به أن تقسمه قسمة تكون له بالقياس إلى موضوعاته التي هو كلي بحسبها وبذلك يكون النوع بالمعنى الأعم وإنما يصير النوع المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص .."

والجديد الذي أتى به هو نقده لطرائق القسمة وقد فرع الفصل إلى :

" ماهو عام ، وإلى ماهو خاص " والمقصود بالعام هو جواز إنفصال الشيء عن غيره، ثم يعود فينفصل ذلك الغير به ومثال ذلك زيد قد ينفصل عن عمر بأنه قاعد ، وأما الفصل الخاص فهو المحمول اللازم من الأعراض ، كمثل إنفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادي البشرة [1] .

وقد ميز " إبن سينا " بين أربعة أنواع من الحدود وهي :القول الشارح للإسم، وكما أن المعنى يفهم بالذات لا بالعرض للإسم ، كما أنه علة وجود المعنى المحدود

وكما أنه يؤخذ في البرهان حدا أوسط ، وهو مبدأ البرهان وكما أنه يعطي نتيجة البرهان وكذلك يجمع بين العلة والمعلول، والذي يسمى الحد التام .

فالحد يكتسب بالتركيب ، ولا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ، وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء تعريفا غير ذاتي ، ولكنه خاص ، وهو قول مميز للشيء عما سواه لا بالذات ، ويرى " ابن سينا " أن أجود انواع الرسم ما يكون فيه الجنس أولا ليفيد

[1]- جعفر آل ياسين : المنطق السنوي ، ص 27 .

ذات الشيء [1] . ومن الطرق الموصلة إلى نظرية الحد عنده أن جميع المعاني التي تدل عليها الألفاظ لا تخلو في فكرنا عن أحد المقولات العشر وهي طرق موصلة إلى الحد وحيث أن أول مقولة الجوهر: مثل الإنسان وهي إما أن تدل على الكم أو على الكيف فأما الكم مثل قولنا : ذو ذرعين وأما الكيف مثل أبيض .

وقد قسم " إبن سينا " الجوهر إلى أربعة أنواع إذ يقول " الجوهر أربعة أنواع : الأول: المادة وهي كالأصل الذي يشتمل على الطبيعة النارية ، وأما الثاني : الصورة كالحقيقة النارية ، وأما الثالث مركب منهما، وأما الرابع : الجوهر المفارق كالنفس والعقل .

وكما أن الجوهر يعرف بأنه مستقل في وجوده عن غيره فهو غير تابع في وجوده لموجود غيره أو لموجود أخر مثل ما سبق الحديث عنه كالإنسان فهو مستقل في وجوده عن غيره [2] .

والمقصود بالجوهر كذلك هو الشيء الذي له ماهيته وخاصيته في الأعيان، مشروطا على أن لايكون في موضوع والجوهر منه ماهو بسيط وماهو مركب ، فأما الأول ما يسمى صورة وأما الثاني فما هو صورة ومادة معا .

ومقولة الكم : هي أصلا هو ما يقبل القياس وله صفات عامة من بينها للتجزئة وقبوله للمساواة واللامساوات وهو كم متصل وكم منفصل . [3]

[1]- المرجع نفسه –ص 28 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 42.

[3]- المرجع نفسه ، ص 28 .

ومقولة الكيف : فالكيف أشهر من الكيفية إذ قيس إلى الشيء ذاته من حيث هو شيء لا من حيث هو سؤال وجواب ، وذلك لأن السبيل إليه الحس وهو عادة لا يميز الكيفية المفردة بل يتناولها مع الشيء المتكيف به .... "

وأما مقولة الأين : فهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد في السوق، وهذا مايوضح حصول الشيء في مكان معين أو في الحيز الخاص والأين منه ما هو أين فوق وأين تحت وكذلك منه ماهو حقيقي ومنه ماهو غير حقيقي .

وأما مقولة متى : فهي كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الأمر أمس، وذلك أن ننسب ما للشيء إلى الزمان وهذا من ناحية وقوع في الزمان أو في أطرافه،وهي إما أن تكون مطابقة للشيء مثل الغروب. [1]

وكذلك يعرفها "إبن سينا " : بأنها نسبة الشيء إلى زمان محدود ، وتقال " المتى " في جواب متى ؟ ، وكما تستعمل في السؤال عن الزمان المحدود وكذلك وفي السؤال عن بدء وجود الشيء ونهايته .

وكما أن مقولة الوضع : يعرفها "إبن سينا " بأنها حالة الشيء من خلال إختلاف أجزائه المتوهمة في الجهات كالجلوس والقيام فيها نسبة إلى المكان ، وأجزاء الشيء تختلف جهاتها بالنسبة إلى أجزاء المكان الذي تحل فيه ، وبالتالي يكون بعضها أسفل وبعضها أيمن وبعضها أيسر .

[1]- المرجع نفسه ، ص49-52 .

وأما مقولة الملك : يعرفها بأنها كون الشيء في محيط ينتقل معه كالتلبس بمعنى كون الشيء له لباس يمتلكه يحيط به ، كالقميص والجلباب ومنه ما هو طبيعي مثل اللحاء بالنسبة للشجرة،ومنه ماهو إصطناعي كالباس والجلباب بالنسبة للإنسان .

وأما مقولة الفعل والإنفعال : فهي الفعل بأنه حال الشيء عن التغير يكون منه في غيره كالتسخين والتقطيع وكما عرف الإنفعال بأنه حال الشيء بسبب وجود هذه الهيئة فيه ، وهذا التغير الذي أشار إليه " إبن سينا " هو صفة متغيرة ليست بثابتة يتم حدوثها بسبب فاعل مغير وقابل للتغير مثل حالة الماء عند التسخين بالنار ، وبالتالي فالفعل هنا هو التسخين والفاعل هو النار والمنفعل هو الماء والإنفعال هنا هو التغير والإختلاف الحاصل في الماء ، من تغير سواء من برودة إلى سخونة [1] .

هذا وإن كان " إبن سينا " قد أبدى رأيه حول – نظرية الحد المنطقي – مجسدا بذلك الفكر الإسلامي متفقا مع المناطقة الأرسطوطالسيين بالقول بأن الحد هو قول دال على ماهية الشيء فهل يعني هذا أن " إبن حزم " بإعتباره يمثل الفكر الإسلامي له نفس الرؤية أم له نظرة مغايرة ؟ هذا ما سنتطرق إليه في مبحث موقف إبن حزم من الحد المنطقي .

ب – إبـــن حـــزم :

إن طبيعة الحد المنطقي عند "إبن حزم" تقتضي تقديمه عرضا للتمييز الأرسطي بين الحد والرسم حيث يبرز بوضوح رأيه في مدلول كل منهما إذ يقول : " إن من الصفات التي ذكرنا أنه لابد لكل ما دون الخالق تعالى منها فإنها

[1]- المرجع نفسه ، ص 90-91.

تنقسم قسمين : إما دالة على طبيعة ماهي فيه مميزة له مما سواه فاتفقنا على أن سميناها "حدا "وإما مميزة له مما سواه وهي غير دالة على طبيعته فاتفقنا على أن سميناها " رسما " [1].

وبالتالي فإن إبن حزم وإن كان يمايز بين الرسم والحد فإن كل منهما يعتبر وصف للجوهر بمعنى الجسم وأعراضه كل محدود مرسوم وليس كل مرسوم محدود فإن كل حد هو تمييز للمحدود مما سواه وكل رسم هو تمييز للمرسوم.

ويرى "إبن حزم " بأن المترجمين قد أخلطوا بين الرسم والحد بقوله : " هذه عبارة المترجمين وفيها تخليط لأنهم قطعوا على أن الرسم ليس مأخوذا من الأجناس والفصول وإنما مأخوذ من الأعراض " . ثم لم يلبثوا أن تناقضوا فقالوا : إن كل حد رسم

فأوجب وأن الحد مأخوذ من الأعراض ، وأن بعض الرسم مأخوذ من الفصول وهذا ضد ما قالوه ويبرر "إبن حزم" موقفه بقوله : إن كل مميز شيئا عن شيء فهو إما أن يميز بتمييز يؤخذ من فصول ومن أجناس فيكون حدا منبئا عن طبيعة الشيء مميزا له مما سواه " . [2]

ومكونات الحد المنطقي عند إبن حزم تتضح من خلال وضعه لنا مقومات للجوهر فله مفهوم مغاير إذ يقول : " لم نجد في العالم إلا قائما بنفسه حاملا ، أو قائما بغيره محمولا وشاغلا لمكان ، أو غير شاغل لمكان ووجدنا الجسم تتعاقب عليه الألوان

[1]- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[2]- وديع واصف مصطفى : إبن حزم وموقفه من الفلسفة والمنطق والأخلاق ، ص244-245-246 .

والجسم قائم فبينما نراه أبيض ، صار أخضر ثم صار أحمر ، كالذي يشاهد من الثمار فعلمنا يقينا أن الذي عدم غير الذي وجد وعلمنا يقينا أنه غير الجسم الحامل له لأنه لو كان إياه لعدم الجسم بعدم لونه الأول فدل بقاؤه بعده على أنه غيره بلا محالة إذ لا يكون الشيء معدوما وموجودا في نفس الوقت ، ومن بين خصائصه : الجوهر هو الشيء القائم بنفسه ، القابل للمتضادات ، والجوهر أول الرؤوس العشرة لأنه حامل لها ، والجوهر مبدأ ليس فوقه جنس يقع تحت إسمه الجوهر ، وغير الجوهر.

والجوهر عند "إبن حزم " : المحسوس بالعقل فقط وليس مرئيا ولا مذاقا ولا ملموسا ذلك لأن الحواس لا تدرك إلا الكيفيات ، وفي ذلك يقول : " إنما أوقعنا ما يقع تحت الحواس تحت الكيفية طالبا للإختصار وجامعا للكثير إسما واحدا ولأنها ترسم برسم واحد " [1] .

وإذا تم الحديث بأن كل إنسان حي وكل حي جوهر ، فيحدث من هذا الإجتماع قضية ثالثة وهي إن كل إنسان جوهر فهذه القضية تسمى على إنفرادها نتيجة فإذا جمعتها لثلاثتها سميت كلها جامعة [2].

وأما الجنس عند "إبن حزم " هو اللفظ الجامع لنوعين من المخلوقات فصاعدا وليس يدل على شخص واحد بعينه كزيد وعمر ، ولا على جماعة مختلفين بأشخاصهم وأنواعهم كقولك الذي يدل على الخيل والناس والملائكة وكل حي وعليه فإن الجنس لديه ينقسم إلى قسمين : جنس لا يكون نوعا البتة وهو المبدأ أي الجوهر، وجنس قد يكون نوعا ، أما في حديثه عن النوع يعلن عن موقفه

[1]- المرجع نفسه ، ص 239-240 .

[2]- زكريا إبراهيم : إبن حزم الأندلسي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ص113-114.

"اللاأفلاطوني" إذ يحدد النوع بإدراجه تحت الجنس ، ويحدد النوع باللفظ الذي يطلق على كل جماعة متفقة في حدها أو رسمها مختلفة بأشخاصها فقط .

وأما الخاصة فهي عنده قسمين : "خاصة مخصوصة " وخاصة مساوية "

فأما الأولى : هي التي توجد في بعض أشخاصه أي النوع لا في كلها وذلك مثل الشيب في حال الكبر ، فإنه فيما هو فيه وفي وقت دون وقت .

وأما الثانية : هي في جميع أشخاصه ، وهي عند "إبن حزم " تقوم مقام الحد ويرسم بها ما كان فيه رسما صحيحا دائرا على طرفي مرسومة منعكسا مثل القول : كل إنسان ضحاك وكل ضحاك إنسان فهذا هو الإنعكاس الصحيح كما أنه يوضح وجه التمايز الفصل عن الخاصة ويقول : " إن الفصل هو ما لا يتوهم عدمه عن الشيء الذي لم يكن ذلك الشيء إنسانا البتة وأما الخاصة فبخلاف ذلك " [1]

وأما العرض : يقول العرض العام هو " الذي يعم أنواعا كثيرة .....وينقسم أقساما فمنه ما يعرض في بعض الأنواع دون بعض ، ثم في بعض أحواله دون بعض".

ويذهب "إبن حزم " إلى أن الأعراض أنواعا أجناسا وأشخاصا ...وإن بعض النوع لو توهم معدوما ما لم يعدم الجنس ، ألا ترى لو عدم البياض لم يعدم اللون لأنه بقي السواد والخضرة والحمرة وغير ذلك ، ولكن لو عدم الإنسان لم يعد الحي ، وهذا لأنه بقي الخيل والدجاج وغير ذلك وكذلك لو عدم الجنس لعدمت جميع أنواع البتة " [2] .

[1]- وديع واصف مصطفى : إبن حزم وموقفه من الفلسفة والمنطق والأخلاق ، ص241-243 .

[2]- المرجع نفسه ، ص243.

الفصل الثاني :

موقف أبي حامد الغزالي من الحد المنطقي

المبحث الأول : فكرة الحد المنطقي عند الغزالي

أ – أصول فكرة الحد المنطقي عند الغزالي

ب – القواعد المنطقية الصورية والمادية للحد المنطقي عند الغزالي

المبحث الثاني : الحد المنطقي بين المناطقة والأصوليين

أ – الحد والتعريف عند الأصوليين

ب – الوظيفة المنطقية والوظيفة الأصولية للحد المنطقي والتعارض بينها.

ج- موقف الغزالي من الإختلاف حول مفهوم الحد.

تمهيد :

إذا كان من الصعب الإحاطة بمجموع ما تركه الغزالي من مؤلفات وتمييز ماهو من تأليفه ومن المنسوب إليه ، فإن محاولة فهم شخصيته من خلال تركته ، تبدو مستعصية. ذلك لأنه لمس جوانب متعددة من مجالات المعرفة .فهو أشبه بالمعلم الأول من حيث غزارة الإنتاج ، وتعدد مواضيع البحث ، بتعدد مجالات المعرفة الإنسانية. لكن أهم ما يشد الإنتباه ، هو شذوذه المتميز والجريء عن العديد من المفكرين الذين عرفتهم البيئة الإسلامية ، سواء مقارنة بعلماء عصره ، أو بالعلماء الذين سبقوه ،إن هذا التميز لا يلتمس في غزارة المنتوج فكثيرون مثله كانوا موسوعيون ، ولكن يلتمس في مزجه بين ما كان يعتقد أنه مناف لتعاليم الدين ، ومن حيث مصدره ،ومن حيث هو نظام لتأطير الفكر ومباينته للنظام الفكري للمسلم،الذي حدد الإمام الشافعي القواعد العامة له في إبتداع منهج للمشرع بعد إنقطاع الوحي. إن فهم أسباب ظهور المنطق يكمن من خلال فهم نظرية الحد المنطقي كأسلوب بديل للديالكتيك الأفلاطوني ، إن أرسطو لم يصل إلى نظريته من فراغ ، فثمة موروث سابق عليه ، سار عليه البحث العلمي أمدا طويلا ، وكان من النتائج التي ترتبت عليه ، ظاهرة حمل اللفظ على أكثر من محمل ، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إستحالة العلم . إن أساس العلم الثبات والأزلية ، ومن ثم فهو لا يتأسس على التغير كما ذهبت إلى ذلك المدرسة السفسطائية، والإمام الغزالي لم يخرج هو الأخر عن هذا المسار ، فكثرة الفرق الإسلامية وتأثر بعضها في مباحثها بالفكر الهيليني من جهة واستئثار بعضها بالقدرة على تأويل النص الوارد عن الشارع سبحانه وتعالى دون غيرها من جهة ثانية . دفعته للإشتغال بهذا العلم والخوض في مسائله ومباحث ومن أهم مباحث هذا العلم هي نظرية الحد المنطقي فما موقف الإمام الغزالي من هذه النظرية ؟ وماهي الأسس التي يبني عليها موقفه ؟ .

المبحث الأول : فكرة الحد المنطقي عند الغزالي

أ – أصول فكرة الحد المنطقي عند أبي حامد الغزالي :

لا يمكننا البحث في مصدر فكرة الحد عند "الغزالي" إلا بالإحالة القارئ من جديد إلى أرسطو وموقفه من المعرفة الحسية . فهذا يدفعنا إلى ضرورة فحص منطلقات" الغزالي " في المعرفة ، ومعرفة مجالها وكيفية تحصيلها . إن الغزالي في المنقذ من الضلال الذي يمثل خلاصة ما إستقر عليه في أواخر حياته ، يقول : " كل علم لا أمان معه فليس بعلم يقيني " [1] ، هذا العلم اليقيني الذي أراده الغزالي ، وصل إليه بعد رحلة مع الشك ، وبعد شفائه منه " عادت النفس إلى الإعتدال ورجعت الضروريات العلية مقبولة موثوقا بها على أمن ويقين ، ولم يكن ذلك بنظم ودليل وترتيب كلام ، بل بنور قذفه الله تعالى في صدري ، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف فمن ظن أن الكشف موقوف على أدلة ...فقد ضيق رحمة الله الواسعة " [2] ليتبين لنا فارق مبدئي بين عقليتين ، عقلية أقامت العلم على معرفة أسباب " الموضوع " دون ربطها بمبادئ بعيدة ، وأخرى تذهب إلى العكس من ذلك تماما .

ليس غرضنا من الإشارة إلى مفهوم السببية ، عقد مقارنة في هذا المجال فهذا المجال فهذا يتطلب لذاته بحثا مغايرا تماما ، وإنما القصد التنبيه إلى المنطلقات الفكرية والإختلاف الموجود بينهما ميتافيزيقيا ، فإذا كان السبب عند أرسطو مرتبطا بحثه في الوجود فإن ميتافيزيقا الغزالي تمتد إلى ، الله بإعتباره السبب وراء كل سبب يمكن للعقل إدراكه .

---

[1] – أبو حامد الغزالي : المنقذ من الضلال ، تحقيق : علي بوملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 2009 ص 19

[2] – المصدر نفسه ، ص 22-23 .

فإذا كان الحد مرتبطا عند أرسطو بالتجربة التي تمثل مصدرا للمعرفة ، ليقوم العقل بتجريد الموضوع المحسوس من الأعراض المتغيرة ، ليصبح الكلي مفهوما عقليا مجردا يعبر عن الثبات والديمومة والأزلية ، فإن نص الغزالي بكون المعرفة نور يقذفه الله في القلب ، لا يقدم أساسا متينا يمكن أن نبني عليه فكرة الحد ونعرف أصولها بشكل واضح. بقوله : " ظهر لي أن العلم اليقيني هو الذي يكشف فيه المعلوم إنكشافا لا يبقى معه ريب ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم، ولا يتسع القلب لتقدير ذلك " [1] .

لم يتبين لي الأساس الذي قام عليه هذا العلم ، بل نراه من ناحية أخرى يقرر أنه لا يأمن المحسوسات حيث يقول " فأقبلت بجد بليغ أتأمل في المحسوسات والضروريات ، وأنظر هل يمكنني أن أشكك نفسي فيها فإنتهى بي طول التشكيك، إلى أن لم تسمح نفسي بتسليم الأمان في المحسوسات أيضا " [2] . وهذا مخالف لما قرره أرسطو سابقا من أن الحواس تقدم معرفة موثوقا بها بالجزئيات التي هي أساس الحد .

هذا يجعلنا نستنتج في الأخير وإستنادا إلى إفتتاحية المعيار قوله : " الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب بمعيار العلم غرضان مهمان : أحدهما تفهيم طرق الفكر والنظر ...." [3] أنه مجرد شارح للمنطق كما وصله من إبن سينا عبر الأمام الجويني ، وأن كل ما أضافه هو تعبئة القياس بالمادة الأصولية تمهيدا لكتاب المستصفى ، الذي إستهله بتكرار ما ورد في المعيار .

---

[1] – المصدر نفسه ، ص 19.

[2] – المصدر نفسه ، ص 21.

[3] – أبوحامد الغزالي : معيار العلم ، ط3 ، دار الأندلس ، بيروت لبنان ،1981 ، ص 26 .

ب – القواعد المنطقية الصورية والمادية للحد المنطقي عند الغزالي :

إن الحد المنطقي عند الغزالي يقوم على جملة من القواعد منها الصورية ومنها المادية:

–القاعدة الأولى : إن الحد يذكر جوابا عن سؤال في المحاورات ولا يكون الحد جوابا عن كل سؤال بل عن بعضه والسؤال طلب وله مطلوب وصيغة الصيغ والمطالب كثيرة ولكن أمهات المطالب أربعة :

- المطلب الأول : مايطلب بصيغة " هل " ، ويطلب بها أمران إما أصل الوجود كقولك : هل الله تعالى موجود أو يطلب الحال الموجود ووصفه كقولك : هل الله تعالى خالق البشر وهل الله تعالى متكلم [1]

وكقولنا هل الخلاء موجود ؟ أو نحو وجود صفة أو حال لشيء ، كقولنا : هل الله مريد ؟ وهل العالم حادث فيسمى الأول مطلب "هل " مطلق والثاني مطلب " هل " مقيد [2]

- **المطلب الثاني** : مايطلب بصيغة "ما" ، ويطلق لطلب ثلاثة أمور :

. الأول : أن يطلب به شرح اللفظ :

وبالتالي فإنه لا يريد بـ "ما" إلا شرحا لفظيا : كمن يقول من لا يدري العقار ما العقار فيقال: له الخمر فيكون الجواب مجرد شرح اللفظ وكما أن رؤية الغزالي له حيث يعتبره أنه ليس بحد " بل هو ذكر إسم بدل إسم أخر مرادف له ..." [3]

وإعتبار الغزالي له بأنه ليس حدا وهذا لأنه توضيح لفظي غير داخل في الماهية وهذا ما يجعله ليس بحد منطقي .

---

[1]– أبو حامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، ص12.

[2]– المرجع السابق ، ص 237 .

[3]– أبوحامد الغزالي : معيار العلم ، ط3 ، دار الأندلس ، بيروت لبنان ،1981،ص 197.

. الثاني : أن يطلب لفظ محرر جامع مانع : يتميز به المسؤول عنه من غيره كيفما كان الكلام سواء كان عبارة عن عوارض ذاته ولوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته ، كما سيأتي الفرق بين الذاتي والعرضي [1]

وهو تعريف لا يصل إلى مستوى المفهوم المنطقي الأرسطوطاليسي لأنه متداول عند عامة الناس .

. الثالث : أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذاته : حيث يسأل بـ "ما " عن ماهية الشيء ، وذلك كمن يقول : ما الخمر ؟ فيقال هو شراب مسكر معتصر من العنب فيكون ذلك كاشفا عن حقيقة ، ثم يتبعه لا محالة التمييز . [2] وإسم الحد في العادة يطلق على هذه الأوجه الثلاثة بحيث يسمى :

" ولنسمي الأول حدا لفظيا إذا السائل لا يطلب به سوى شرح اللفظ ، ولنسمي الثاني حدا رسميا إذ هو مطلب مرتسم بالعلم غير متشوف إلى درك حقيقة الشيء ، ولنسمي الثالث حدا حقيقيا إذ مطلب الطالب منه درك حقيقة الشيء "[3]

وكما أن الحد اللفظي لا يحصل به العلم بالتصور وإنما يحصل بالحد الحقيقي والحد الرسمي لأن الحد اللفظي هو مجرد شرح لمعنى مرادف للفظ والغزالي يوضح ذلك بقوله:

" إنما الغويص العزيز الحد الذي سميناه حقيقيا وليس إلا ذكر المعاني التي بها قوام ماهية الشيء " [4]

---

[1]- أبو حامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول ، ص12.

[2]- المصدر نفسه ، ص 11.

[3]- المصدر نفسه ، ص12 .

[4]- أبو حامد الغزالي : محك النظر في المنطق ، ص 257

وهنا الغزالي يتفق مع المناطقة المشائيين في وظيفة الحد ، بأنه : " قول دال على ماهية الشيء وحقيقته " وموقفه هذا لم يخرج عن موقف وتصور الأرسطوطالسيين للحد "

- **المطلب الثالث** : ما يطلب بصيغة " لما " :

مطلب "لما" هو طلب العلة لجواب "هل" كقولك : لما كان العالم حادثا ؟ وإما طلب علة التصديق كقولك : لما قلت أن الله موجود ؟ فإنه لا تطلب العلة في وجوده ، بل العلة في وقوع التصديق بوجوده ، وهو برهان بلغة المنطقيين ، وقياس الدلالة بلغة المتكلمين وكذلك ما يطلب بصيغة " لما " هو السؤال عن العلة وجوابه بالبرهان على حقيقته [1]

- **المطلب الرابع** : ما يطلب بصيغة "أي" : مطلب " أي " وهو الذي يطلب به تمييز ما عرف جملته عما إختلط به كما إذا قيل ما الشجر ؟ فقيل أنه جسم فينبغي أن يقال: أي جسم هو؟ فيقال : نام [2].

وهذا الترتيب في طلب الحقيقة لم يختلف في مصادر الغزالي " مقاصد الفلاسفة " ومحك النظر" و"المستصفى من علم الأصول " وكما أنه نفس الطريقة متبعة مع المناطقة الأرسطوطالسين .

–القاعدة الثانية : يوجب هذا القانون بين الصفات الذاتية واللازمة العرضية ولا يؤخذ في حد حقيقي إلا الذاتيات المقومة وهي الجنس القريب والفصل النوعي ويؤكد الغزالي " بأن الحاد ينبغي أن يكون بصيرا بالفرق بين الصفات اللازمة والعرضية "

[1]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[2]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

والتصور البسيط هو الذي لا يتألف من جنس ولا من فصل وأما التصور فهو الذي يتألف منهما أي من الجنس القريب وفصل النوعي [1]

والتحديد يتم بلفظ جامع مانع ، وهنا يكون الحد توضيح وشرح للفظ أو الإسم وهذا التوضيح يكون إما بتوضيح معنى اللفظ أو بترجمة اللفظ وكما تتضح رؤية الغزالي فقد تطرق إلى التعريف " بالحد الحقيقي والحد اللفظي " ، وكذلك أنواع أخرى من التعريف المنطقي .[2] وهي التعريف بالحد الناقص وكذلك التعريف بالرسم سواء الرسم التام أو الرسم الناقص ، وهذا في قوله : " كما أن الحد إذا كان أعم من الشيء المحدود ، بأن يترك بعض الإحترازات ، سمي رسما ناقصا " [3]

وكما يوضح الغزالي الفرق بين الحد الحقيقي والرسم وذلك بقوله : " الحد قول دال على ماهية الشيء " والرسم هو : " القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصها جملتها بالإجتماع وتساويه " ، ومن خلال ماسبق يتضح أن رأي الغزالي يختلف في مصادره حول الرسم [4] .

–القاعدة الثالثة : ومضمون هذه القاعدة أن ماوقع السؤال عن ماهيته وأردت أن تحده حدا حقيقيا فعليك فيه وظائف لا يكون الحد حقيقيا إلا بها فإن تركتها سميناه إسميا أو لفظيا .[5]

وأما إذا حذفت المكونات كقوله " لأن إيجازه يحذف ، بعض الفصول وهو نقصان وتطويله بذكر حد الجنس القريب ، بدل الجنس ،

---

[1]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[2]– المصدر نفسه ، ص 257–258 .

[3]– أبوحامد الغزالي : معيار العلم ، ص 254.

[4]– المصدر نفسه ، ص 255 .

[5]– أبو حامد الغزالي : معيار العلم في المنطق ، ص 255.

كقوله : " في حد الإنسان " : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة "[1]

أي أن الحد قد يرجع إلى الحس وهذا مايدل على أن الغزالي قد جمع وربط التصور بالواقع الحسي،والعقل وهو ما يقوله الغزالي:"..بل تنتهي إلى مفردات يعرفها العقل والحس معرفة أولية لا يحتاج إلى طلبه بصيغة الحد"

كذلك لابد من ترتيب مكونات الحد وأجزائه من جنس القريب وفصل ذاتي ، وهذا في قوله : " جميع ذاتياته ، وإن كان ألفا ولا تبالي بالتطويل ، ولكن ينبغي أن تقدم الأعم عن الأخص" [2]

ويعني بالعام جنس القريب ويعني بالخاص فعل ذاتي وكذلك إذا وجد الجنس القريب وتم ذكره فلا حاجة لذكر الجنس البعيد معه ، حتى لا يكون إعادة وتكرار وكذلك إذا لم يكن هناك فصل ذاتي يجوز وضع بداله أو ذكر بداله لوزام تكون معروفة [3] وهذا ما نجده عند الغزالي في مصادره أي في كل من " محك النظر في المنطق " و " المستصفى في علم الأصول " .

وكذلك يجوز إستخدام الإستعارات وهذا إذا لم يكن هناك اللازم وتعذر وجوده وهذا في قول الغزالي " بأن يأخذ من الإستعارات ماهو أشد مناسبة للغرض " [4]

---

[1]- المصدر نفسه ، ص 257.

[2]- المصدر نفسه ، ص 14.

[3]- المصدر نفسه ، صفحة نفسها .

[4]- المصدر نفسه ، ص 260.

–القاعدة الرابعة : يقول الغزالي : " إعلم أن الحد لا يحصل بالبرهان " وهذا لأن : الحد إذا كان معلوما لا يحتاج لإقامة دليل للبرهنة على صدقه وصحته ومثال ذلك إذا قلنا : " حد الخمر : شراب مسكر فقيل لنا لما لكان محالا أن يقوم عليه برهان فإن لم يكن معنى خصم وكنا نطلبه فكيف نطلبه بالبرهان وقولنا الخمر شراب مسكر دعوى هي قضية محكومها الخمر ، وحكمها انه شراب مسكر وهذه القضية إن كانت معلومة بلا وسط فلا حاجة إلى البرهان " [1]وإنه إثر إقامة الدليل على صحة الحد نحتاج إلى حد أوسط

مثال : كل علم إعتقاد

كل إعتقاد معرفة

إذن: كل علم معرفة .

ولفظة المعرفة " جاءت في النتيجة محمولا " للعلم الذي هو موضوع ، والمحمول قد يكون حدا وقد يكون رسما إما تاما أو ناقصا ، وهذا غير صحيح وباطلا لأن " الشيء ليس له حدان " .

وللعلم حدان الأول في المقدمة الصغرى والثاني في النتيجة وبالتالي فالغزالي يرى بأن الحد . ليس ببرهان ولكنه يمكن أن يكون إما نتيجة برهان ، مثل حد الكسوف هو "إمحاء ضوء القمر" فهو حد وهو نتيجة برهان .

وإما أن يكون مبدأ برهان ، مثل في حد "الكسوف " هو توسط الأرض بين القمر والشمس" فهو حد ، وهو مبدأ برهان كذلك . [2]

---

[1]– المصدر نفسه ، ص 17 .

[2]– أبو حامد الغزالي : معيار العلم ، ص 198–199.

وإما أن يكون الحد خلاصة البرهان وعلته ، أي نتيجتهما مثل قولنا في حد الكسوف : " متى توسطت الأرض ، فإنمحى النور فيكون التوسط حدا أوسط ، فهو مبدأ برهان وإلا إنمحى " النور" حد أكبر فهو نتيجة برهان ولذلك يتداخل الحد والبرهان " [1] .

وهذا ما يتفق معه "إبن سينا " نقلا عن أرسطو والغزالي يرى بأن طريق العقل في تحصيل الحد الحقيقي هو التركيب من الجنس والفصل وذلك بأن " وأما صورته وهيأته ، فهي أن يراعى فيه الجنس الأقرب ، ويردف بالفصول الذاتية كلها ، فلا يترك منها شيء " [2]

ومن خلال هذا النص أن تحصيل الحد يتم بطريق التركيب أي يكون الحد الحقيقي مركب من الجنس والفصل ، وكما تم الحديث سابقا أن تكون عملية التركيب التي يقوم بها العقل ترتكز على إستقراء جميع محمولات الشيء ، وهي التي يتم تقسيمها إلى مقومات ذاتية وغير ذاتية والذي لا يعتمد إلا على المقومات الذاتية ، ويستمر في عملية التقسيم وذلك تنازليا .

وهي قسمة تميز فيها المقومات الذاتية ومن غير ذاتية والعام من الخاص ، حتى تنتهي إلى مالا تقسيم بعده بالذاتيات إنما بالأشخاص والفصول العرضية وهو نوع الأنواع ولا يقتصر هذا الأخير إلا على جنسه القريب وفصله الذاتي .

وبالرغم من أن الغزالي ينكر جميع الطرق التي تختلف عن طريقة التركيب المنطقي في معرفة الحد ، فإن طريقة التركيب المنطقي تقوم عند هذا الأخير على الإستقراء والقسمة ، وكما يشترط في الحد الترتيب الأولي من الأعم إلى الأخص ومن الفصول إلى الأخص منها تنازليا .

والغزالي يرى بأن الترتيب الأولي في هذا التقسيم هو شرط لابد منه للوفاء والإخلاص بصناعة الحدود .[3]

---

[1]- المصدر نفسه ، الصفحات نفسها .

[2]- المصدر نفسه ، ص 256.

[3]- أبو حامد الغزالي : معيار العلم ، ص 256.

وهذا ما يدل على أن التركيب المنطقي هو ليس طريقا واحدا كما إدعى الغزالي وإنما يؤول في أساسه إلى الإستقراء القسمة ، وهذا ما نجده عند إبن سينا كذلك في نصه حيث يقول : " ليس طريق إكتساب الحد بالبرهان ، ولا بالقسمة ولا بالإستقراء من الجزئيات " .[1] ومن خلال هذا القول لإبن سينا يبين بأنه يعترض على الإستقراء ، ويرى بأن الحد لا يكتسب بالإستقراء، فإبن سينا يرى بأن الإستقراء الحقيقي حسب رأيه يتألف من المحسوسات .

وكما يعترض إبن سينا كذلك على القسمة أيضا ، ويرى بأن الحد لا يكتسب أيضا بالقسمة، وهذا ما نلمسه في نصه المذكور وهذا الرفض لأنه ، يرى بأن القسمة لا تثبت حضور الشيء، وإنما هي تقسم هذا الأخير فقط : والقسمة لا تؤخذ في التحديد، حيث يجب أن يتوفر فيها مايلي :

- على القسمة أن تكون بالمقومات الذاتية للأنواع ، أي أن تكون ذاتية داخلة في ماهية الشيء وأن تكون مرتبة ، من العام إلى الخاص .
- وعلى القسمة أن تتم بجميع مكوناتها ، حتى تبلغ الشيء المحدود .

ورؤية " إبن سينا" للعلاقة بين الحد والإستقراء والقسمة هي رؤية مماثلة " لأرسطو" وهذا ما وضحه الغزالي بخلاف هذا التحليل السينوي الأرسطي .

وهناك من عارضوا البرهان آخذين بالقسمة والإستقراء ، وهذا من أجل الحصول على حد حقيقي يتوافق مع المحتوى الأرسطي .

هذا وإن الغزالي في " معيار العلم " يرى أن الطريق الوحيد لبلوغ الحد هو طريق التركيب المنطقي ، وهذا ما يتوافق مع إبن سينا غير أنه في " محك النظر " والمستصفى" يرى أن هناك صعوبة في تحديد الحد بالحقيقة .

ويرى بأن هناك طرق أخرى تؤدي بدورها إلى إثبات صدق وصحة الحد ، وأول ما يلح عليه من هذه الطرق وما يؤكد عليه هو الطرد والإنعكاس . وهو ما يعرف عند الغزالي أن يكون الحد مانع جامع وذلك إن المطرد يقصد به المانع وأما المنعكس فيقصد به الجامع .

---

[1]- إبن سينا : البرهان (كتاب الشفاء) ، ص 211 .

وأما التقسيم فهو عند الغزالي يعني تمييز المحدود عما يلتبس به من مظان الإشتباه والتقسيم هو عبارة عن عملية تنازلية تكون من حد أعلى وهو الأعم إلى حد أدنى وهو الأخص ، تتم هاته الأخيرة بتقسمين متناقضين مع الإلغاء وإبطال طرف المنتاقض في كل خطوة من عملية التقسيم ، وهذا للوصول وبلوغ الحد بحقيقته وتفريقه عما يشتبه به .[1]

ويرى الغزالي أن الفقهاء والأصوليين قد تناقضوا في حده أي " الواجب" وكان الحديث عنه أنه متعلق به الإيجاب، وقيل أنه : ما لابد من فعله ، وكذلك ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه كذلك ما لا يجوز الإقدام على تركه، كذلك ما يلام تاركه شرعا .

والغزالي هنا يرى أن الإختلاف حول " الواجب" هو يطلق في مقابلة " الممتنع " لغة وهو المشترك بين عدة مفاهيم ولهذا يجب تحديده من بين لفظ الواجب والمكروه والمندوب والمباح والمحظور إذ هو :" المرجح فعله المشعر بالعقاب على تركه " ، ويكون هنا المرجح فعله على تركه جنس قريب وأما المشعر بالعقاب تركه ذاتي وينفرد الواجب بمعناه وحقيقته عن بقية الألفاظ الأخرى .

و الهدف من التقسيم هو : " صفة من الصفتين وليس مجرد التردد بينهما كما ذهب إلى ذلك بعض المتأخرين "[2]

والغزالي قد يكون أخذ فكرة التقسيم عن إمام الحرمين وهذا لأنه يبلغ بالتقسيم إلى ضرورة تعيين أحد القسمين ولكن الغزالي وإن لم يستخدم هاته الطريقة في التقسيم إلا أنها كانت هي المعتمدة عنده في الغالب حيث مثلا في حد " معيار العلم " وفي " المستصفى في علم الأصول " يقول الغزالي : " نقدر على شرح معنى العلم بتقسيم ومثال ، وأما التقسيم فهو أن يميزه ....ولا يخفى أيضا وجه تمييزه عن الشك ...وربما يبقى ملتبسا بالاعتقاد ....على ماهو به ..." [3]

---

[1]- ابوحامد الغزالي : محك النظر في المنطق ، ص 261.

[2]- علي سامي النشار : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، ص216.

[3]- ابوحامد الغزالي : المستصفى من علم الأصول. ص 21 .

ثم يميز بين العلم والإعتقاد ، حيث يذكر فيما يتعلق بالتقسيم حيث يقول : " وبعد هذا التقسيم والتمييز يكاد يكون العلم مرتسما في النفس بمعناه وحقيقته من غير تكلف تحديد " [1]

وهنا الغزالي قام بالفصل بين المحدود وغير هذا عن طريق المقابلة حتى يتم بلوغ حقيقة المحدود والوقوف عليها وهو هنا لم يستخدم التركيب المنطقي .

والتقسيم بهذه الدلالة يعني : " أنه حصر الأوصاف ، وجمعها ثم إبطال بعضها ، أو إلغاء الفارق لتبقى في النهاية الصفة الحقيقية للعلة " [2]

وعلى الرغم من تبني الغزالي لطريقة التركيب المنطقي ، غير أن هذه الطريقة في تحصيل الحد الحقيقي ليست فريدة ، وإنما هناك طرق أخرى أضافها ، هذه الأخيرة صبغها بصبغة ذاتية ودينية .

-القاعدة الخامسة : وينص هذا القانون على حصر مداخل الخلل في الحدود وهي ثلاثة لأنه تارة يدخل من جهة الجنس ، وتارة من جهة الفصل ، وتارة من جهة الأمر المشترك بينهما .

فأما الخلل من جهة الجنس : فإن يأخذ الفصل بدله كما يقال في حد العشق " إنه إفراط المحبة وإنما ينبغي أن يقال أنه المحبة المفرطة ، فالإفراط يفصلها عن سائر أنواع المحبة " . ومن ذلك يؤخذ المحل بدل الجنس مثل " قول في الكرسي أنه خشب يجلس عليه " .

[1]- المصدر نفسه ، ص 22.

[2]- المصدر نفسه ، ص 18 .

وأن يأخذ بدل الجنس ما كان موجود والآن ليس بموجود كقولك " للرماد أنه خشب محترق " ، وللولد أنه نطفة مستحيلة فإن الحديد موجود في السيف في الحال والنطفة والخشب غير موجودين في الولد والرماد ومن ذلك أن يؤخذ الجزء بدل الجنس كما يقال " في حد العشرة أنها خمسة وخمسة "[1]

–ومن ذلك أن يضع النوع مكان الجنس مثل قول " الشر هو ظلم الناس " والظلم نوع من الشر " .

–وأن يضع اللوازم التي ليست بذاتية بدل الجنس الواحد والموجود إذا " أخذته في حد الشمس أو الأرض مثلا " ، أما من جهة الفصل فأن يأخذ اللوازم والعريضات في الإحتراز بدل الذاتيات وأن لا يورد جميع الفصول .وأما الأمور المشتركة فمن ذلك أن يحد الشيء بما هو أخفى منه كقول قائل حد لحادث ما .

–وأن توضع القدر موضع المقدور كما يقال في حد " العفيف " هو الذي يقوى على إجتناب اللذات الشهوانية .

والغزالي مثله مثل المناطقة المشائيين يرى أن هذه القوانين الخمسة والتي تضبط الحد الحقيقي المنطقي بأنها صعبة المنال وكما يقول الغزالي : " إذ يتم معرفة المقومات الذاتية ، وأما درك جميع الذاتيات حتى لا يشذ واحد منها عسر ، والتمييز بين الذاتي واللازم عسر ، ورعاية الترتيب حتى لا يبتدئ بالأخص قبل الأعم عسر ، وطلب الجنس الأقرب عسر " [2] .

[1]– رابح مراجي : التعليل(دراسة في علم أصول الفقه) ،كلية الآداب ، قسم الفلسفة ، جامعة القاهرة ، 1992 م ، ص 256 .

[2]– ابو حامد الغزالي : معارج القدس في مدارج معرفة النفس ، شركة الشهاب الجزائر ، باب الواد ، ص21.

المبحث الثاني : الحد المنطقي بين المناطقة والأصوليين

أ – الحد والتعريف عند الأصوليين :

إن عملية القياس الأرسطية في منحها العام تبدأ من العيني المحسوس ليتم تجريده من جميع اللوحق العرضية ، فيكون بذلك الحد إنسان كنوع هو الصورة الحقيقية التي تجمع بين سقراط وابن تيمية وغيرهما ، هذه الصور التي تعبر عن ماهية كل واحد منهم وإنطلاقا من الحد " إنسان " نركب القضية التي تصدق أو تكذب عندما ندرج أو نحمل هذا الحد في حد أعم منه أو على جزئي من الأجزاء التي جرد منها ، ومن ثم التأليف بين مقدمتين كبرى وصغرى من حيث إشتمال إحداهما على الحد الأكبر ماصدقا ومفهوما والأخرى على الأصغر ليقوم الأوسط بالربط بينهما من باب الإضطرار في النتيجة.

أما إجتهاد الأصولي الذي يظهر في الإستقراء وقياس التمثيل من خلال معرفة قواعد اللغة العربية وما يحيله اللفظ في الذهن من معنى ، على أساس أن العمل لا يخرج عن إطار النص كمرجعية إذ الألفاظ تحمل دلالات يقتصر عمل الأصولي على تبيانها وضبطها لبناء هذ القياس ، أو إستقراء الجزئيات التي تمكنه من الوصول إلى القاعدة العامة ، أصول الفقه إذن هو إستثمار اللفظ لمعرفة دلائل الفقه الإجمالية وكيفية الإستفادة منها وذلك يتوقف في جزء كبير منه على معرفة اللغة ، لمعرفة الأدلة وبيان كيفية الإستفادة منها ، حيث الأدلة الشرعية تعتريها ملابسات ، كالعموم والخصوص ، والإطلاق والتقييد ، والحقيقة والمجاز ، والتصريح والكناية ، والإشتراك والترادف ...إلخ .

-أولا : الحد عند الأصوليين :

في توضيح مقاصد المنطق كصناعة نظرية يحدد إبن سينا الغرض من المنطق حيث يقول : " نريد أن نبين أنه كيف نسلك من أشياء حاصلة في أذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أذهاننا وأوهامنا نستحصلها بتلك الأولى "[1] وهذا يعني أن المنطق يقوم على المعنى وما الألفاظ سوى العلامات الحسية الدالة عليها ، لذلك نجد أغلب المناطقة يتغاضون عن البحث في اللفظ ،

إلا أن الأصوليين المسلمين بحثوا في اللفظ من خمسة أوجه :

1 - من ناحية دلالة اللفظ على المعنى .

2 - من ناحية قسمة اللفظ على عموم المعنى وخصوصه .

3 - من ناحية الإفراد والتركيب .

4 - النظر في اللفظ ذاته .

5 - نسبة الألفاظ إلى المعاني .

ففي محاولته الجادة لتبيين عنصر الإبداع الإسلامي في علاقة اللفظ بمعناه ، ميز الأستاذ النشار بين ما بحثه أرسطو وأتباعه من المشائيين اليونان ، وما أضافه الرواقيون بإعتبار أنهم بحثوا في فكرة الدال والمدلول ، ليرجع في الأخير أن المسلمين عرفوا فكرة الدلالة وهي التي قام عليها علم الأصول من الرواقيين ، مع وجود فكرة أخرى لديهم عن هذا التقسيم ، مما يعني أن الشراح المسلمين قدموا المنطق للمسلمين في ثوب جديد هو نظرية أرسطية-رواقية كانت الممهد الحقيقي لنشأة علم الأصول . ليتبين في أخير أن الفكر الإنساني واحد في إستدلالته سواء إنطلق من المعاني في عملية بناء نسق منطقي ما ، أو إنطلق من الألفاظ في بناء نسق مغاير كما فعل الشافعي .

[1]- إبن سينا : منطق المشرقيين ، طبعة المريد لسنة 1910م ، القاهرة ، ص 9.

ويمكن الأخذ كمثال لتوضيح فكرة بحث الأصوليين في الألفاظ من ناحية قسمة اللفظ على عموم المعنى وخصوصه :

إن فكرة العام والخاص الأصولية في جوهرها أرسطية ، فأرسطو هو من ميز بين الكلي والجزئي، مما لا يدع مجال للشك في أن الشافعي إطلع على ذلك من علماء الكلام الذين تسلحوا بالمنطق للدفاع عن الدي بالحجة العقلية، وما أضافه الأصوليون لا يعدو أن يكون مجرد نظر في خصائص اللغة العربية من حيث القرائن الذالة على كون اللفظ يفيد إستغراق الكلي أو الجزئي مثل " أل التعريف " أو "المعرف بالإضافة " أو " أسماء الشرط " أو " الأسماء الموصولة " ، والتي لايمكن فهما إلا من تتبع أحوال اللفظ وإرتباطه بواقع معين ، فقول الله تعالى : " الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ "[1] .

فلفظ الناس الوارد في الآية الشريفة ، يؤول على أساس فهم الواقع الذي نزل فيه النص ، ليتخذ اللفظ الواحد أكثر من معنى ، معنى الكل ومعنى الجموع ومعنى الخصوص ، ويسند هذا قول الله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ " [2] الذي يدل فيها لفظ الناس على كل أفراد البشر دون إستثناء في حين يدل لفظ الناس الأول في الآية السابقة على فئة معينة .

ولم يفعل أرسطو في إشارته إلى الألفاظ سوى أن دعا إلى إختيار اللفظ الدال فعلا على حقيقة التصور ، عندما ميز بين الإنسان البشري والمصور كأنه إنسان ، كرسم على الحائط أو تمثال ، للتميز بين الحدود المتفقة أسماؤها توخيا للدقة في بناء القياس .

[1]- سورة آل عمران ، الأية 173 .

[2]- سورة البقرة ، الآية 21.

–ثانيا : التعريف عند الأصوليين :

يعتبر الباقلاني في كتابه " الإرشاد والتقريب " واحد – إن لم يكن أولهم – ممن تأثروا بنظرية التعريف المنطقي ، سواء في صورته الأرسطية أو في الصورة المعدلة التي أضافها الشراح المسلمون، إنطلاقا من شروحات وإضافات المشائيين اليونان . فنجده في بداية كتابه يتبع الصيغة نفسها المعهودة عند أرسطو فها هو يعقد بابا كاملا لتحديد العلم " ما حد العلم؟ حده و حد كل أمر محدود هو تفسير ووصف المسؤول عنه وإسمه بقول جامع للمحدود ، ومانع من أن يدخل فيه ما ليس منه ، أو أن يخرج منه ما هو منه ، ويكون سامعه أقرب إلي عند سماعه إلى معرفة معنى ما يسأل عنه ، وهذا هو حد كل محدود " [1] ورغم ما نجد في هذا التعريف من تعسف ظاهر ، في كون الباقلاني يرد التعريف إلى شرح الإسم ، إلا أننا نلاحظ من جهة ثانية مصطلحي"الجمع " و"المنع" ، وهما مصطلحين أرسطيين بدون منازع ، فأرسطو في نزوعه نحو الدقة العلمية ، يشترط في التعريف أن يكون جامعا لكل أفراد النوع ، مانعا لدخول أفراد أنواع أخرى ، حتى لا يلتبس المفهوم في الذهن ، وقد سبق وأن أشرنا إلى أرسطو في حدوده ، وبغض النظر عن ميتافيزيائة، يحاول أن يجعل من التعريف ثابتا رياضيا لا يحتمل إلا وجها واحدا في الذهن مهما تعددت مجالات إستعماله .

[1]– القاضي أبي بكر الباقلاني : التقريب والإرشاد ، تح : عبد الحميد بن علي أبو زنيد ، ط1 ،مؤسسة الرسالة ، 1993م ، ج1 ، ص 174

أما إمام الحرمين أبي المعالي الجويني (387هـ) فإننا نراه في كتابه " البرهان " يعقد فصلا في حد العلم وحقيقته ، مصرحا منذ البداية أن "حد العلم هو تبين المعلوم على ما هو به" [1] ثم يعرض بعد ذلك جملة من التعاريف عند من سبقه – وهذه هي منهجية أرسطو تماما – فينتقد المعتزلة في تعاريفهم ، ويعقب على تعريف الباقلاني ليستقر في الأخير على أن " الغرض من الحد الإشعار بالحقيقة التي بها قيام المسؤول عن حده ، وبه تميزه الذاتي عما سواه " [2] ليقترب في نظرته للتعريف ، من الطرح الأرسطي الهادف إلى الكنه أو الماهية ، بينما نراه في " الكافية في الجدل " يأخذ بالإسم ، حيث يقول : " الحد هو إختصاص المحدود بوصف يلخص له " [3] وسبب ميله لهذا التوجه الإسمي واضح ذلك لأن التعريف الماهوي لا يفيد في الإحاطة بمواضيع الميتافيزيقا فلا " يحسن أن يقال ما حد الإله ، وما حد علمه وقدرته ، ولكن يقال ما حقيقة الإله وصفاته ، وكذلك يحسن أن يقال : ما معنى الإله وقدرته وعلمه؟ لأن الحد في اللغة ينبئ عن الغاية والنهاية وذلك محال في الإله وصفاته " [4] . فالجويني كما يظهر يرى أن المطلوب الأول هو التعريف المبين لحقيقة الشيء ، بينما التعريف الإسمي يصلح للمواضيع التي تتجاوز حدود العقل كالبحث في حقيقة الله وصفاته ، التي كانت مثار جدل بين علماء الكلام . ويذهب محمد إبن حزم بإعتباره

[1]- زكي نجيب محمود ، المنطق الوضعي ، ط3 ، مكتبة الانجلو مصرية ، مصر ،1961 ، ج1 ، ص 19.

[2]- أبو المعالي الجويني ، البرهان ، تح : عبد العظيم الديب ، ط1 ، 1399 هـ ، قطر، ج1 ، ص 115 .

[3]- ابو المعالي الجويني : الكافية في الجدل ،تح: فوقية حسين محمود، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1979م، ص2.

[4]- المصدر نفسه ، ص 1.

أحد المدافعيين عن المنطق بغير منازع في كتابه " الإحكام في أصول الأحكام " إلى التمييز بين التعريف الحقيقي والتعريف اللفظي فيقول " الحد هو لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه كقولك : الجسم هو كل طويل وعريض وعميق ، فإن الطول والعرض والعمق هي من طبائع الجسم ، لو إرتفعت عنه إرتفعت عنه الجسمية ضرورة، ولم يكن جسما ، فكانت هذه العبارة مخبرة عن طبيعة الجسم ومميزة له مما ليس جسما "[1] بينما التعريف اللفظي " هو لفظ وجيز يميز الخبر عنه مما سواه فقط ، دون أن ينبئ عن طبيعته كقولك: الإنسان هو الضحاك ، فإنك ميزت الإنسان بهذا اللفظ تمييزا صحيحا مما سواه إلا أنك لم تخبر بطبيعته، لأنك لو توهمت الضحك مرتفعا عن الإنسان لم تبطل بذلك عنه الإنسانية " [2] ، ولا غرابة في هذا التمييز بين هذين التعريفين فإبن حزم منطقي بالدرجة الأولى ، فكان لزاما عليه أن يأخذ بالتعريف الأرسطي في معالجة المسائل الأصولية ، وهذا ما كان وبالا عليه ، في عصر تراجع فيه الناس عن طلب العلم قال عنه : " فأما الآن وقد زهد الناس فيه – أي العلم – زهدا سلم أهله منهم ، بل قد أداهم زهده فيه إلى إيذاء أهله ، وذعرهم ومطالبتهم ،والنيل منهم ،ولم يقنع الجاهل بأن يترك وجهله، بل صار داعيا إليه ،وناهيا عن العلم بفعله وقوله "[3].

[1]– أبو محمد ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام ، تح : أحمد محمد شاكر ، بدون ط ، مطبعة العاصمة القاهرة ، مصر ، ج1 ،ص36.

[2]– المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[3]– إبن حزم الأندلسي : التقريب لحد المنطق ، تح : إبن ملاحقي التركماني ، ط1 ، دار إبن حزم ، بيروت ، لبنان ، 2007 .ص320.

ب – الوظيفة المنطقية والوظيفة الأصولية للحد والتعارض بينهما :

وإذا كانت هناك صعوبة في تحديد الشروط المنطقية للحد المنطقي بحقيقته وهذه الأخيرة تقوم على أساس ميتافيزيقية ، وإن الحد المنطقي عند الأصوليين تقوم وظيفته على التمييز الذي يعتمد على الصفات اللازمة والعرضية وهذا من خلال الإطراد والإنعكاس بين الحد والمحدود

وإن الغزالي وبصفة خاصة والمناطقة المشائيين بصفة عامة :" فليس الهدف من الضبط أن يحصل تمييز بالذاتيات فقط ....جملتها حتى يكون الحد حقيقي " وأما إذا كانت هناك الغاية من الحد التمييز غير الذاتي للمحدود فإنه: لتكون هناك صعوبة[1]

وإذا كان هناك إختلاف بين الأصوليين والمناطقة المشائيين في وظيفة الحد ، وهذا التعارض والإختلاف نلمسه في قول إبن سينا : " ليس الحد ما قيل من انه قول وجيز مميز للمطلوب بالذات " بل ما قاله المعلم الأول : " إن الحد قول دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء الذي بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته " [2]

و"إبن سينا" يرى أن سبب الإختلاف في الحد بين المناطقة والأصوليين هو في طريقة إيضاحهم للحد وتعريفه وكذلك في إختلاف وظيفته عند كل فريق .

[1]– علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، ص95.

[2]– إبن سينا : البرهان (كتاب الشفاء) ص5.

وهناك سبب أخر للإختلاف بينهم ، وهو التناقض في رؤية المناطقة المشائين مع المناطقة الأصوليين وهذا لأن المناطقة المشائيين يعرفون الأشياء بحقائقها الجوهرية في حين الأصولي لا يرى في أن هناك ضرورة تستدعي معرفة الأشياء ، وتعريفها بحقائقها الجوهرية ، بل يرى أن لابد من تمييزها منها من غيرها دون التعريف بماهيتها " [1]

ج – موقف الغزالي من الإختلاف حول الحد بين المناطقة والأصوليين :

وأما الغزالي فيرى أن مبدأ هذا الإختلاف حول تحديد الحد يرجع إلى تناقض الأراء عند كل فريق مما أنشأ لنا ثلاثة وجهات نظر مختلفة وهي :

–وجهة النظر الأولى : ترى أن الحد هو حقيقة الشيء .

–وجهة النظر الثانية : ترى بأن الحد لفظ مبين لمعناه وبالتالي وجه يجمع ويمنع .

–وجهة نظر الثالثة : يعتقد أنها قضية متناقضة يوافق فيها وينصر فيها رأي فريق عن الأخر .

وهذا التناقض الناتج عن ثلاث وجهات النظر التي تم الحديث عنها يعود إلى اللفظ المشترك [2]

في الواقع قد يكون إما منقول يوضح ويدل على مسميين ، ولا يجوز التحدث بأنه الأساس في أحدهما أو منقولا للأخر ، أو أنه إستلف لأحدهما أولا ثم للطرف الأخر فمثلا "المشتري " لفظة متقاطعة بين الكوكب والعاقد ولا يمكن الترتيب هنا بأنه إستخدم للكوكب وللعاقد أو العكس أو أنه المنبع في أحدهما مستلف للأخر.
كما أن اللفظ المشترك فهو بحسب إعتقاد الغزالي هو من أسباب إختلاف وظهور وجهات النظر وهذا إذا كان لا يدرك الأخطاء اللفظية وكذلك الأخطاء الناتجة عن العقل والتي حصرها في الآتي :

[1]– محمود يعقوبي : إبن تيمية والمنطق الأرسطي ، ص 65.
[2]– الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، ص 18.

"إذا كان إشتراك في اللفظ ويكون هذا الأخير فيه ريبة وشك "[1]. وإذا كان كذلك هناك تشابه والجواب عند الغزالي هو : " أن الإختلاف سببه اللفظ المشترك ولذا كان من الواجب طلب الحد وذكر إسمه أما إذا كان مشتركا وهنا لابد من التوجه إلى المعاني وطلب الالفاظ التي فيها يكون الإشتراك "[2].

"وأما إذا كانت المفاهيم متعددة ، تكون الحدود كذلك ، وبالتالي فالحدود تتعدد بتعدد الحقائق وأما حد "الإنسان " مثلا فلا يكون فيه تحديد ، وهذا من باب إشتراك بين المعاني ، وهذا لأن الإنسان الصنم له حد والإنسان الحي له حد ، والإنسان الميت له حد " [3]

كذلك نقطة إختلاف أخرى يبينها الغزالي والتي تتمثل في اللفظ الديني :

إن الغزالي يوضح بأن التحديد الشرعي لا يكون بالعقل وإنما يكون بالتفسير الديني، وقواعده معروفة عند أهله ويرى بأنه قد يكون مشتركا ، وهذا لإختلاف وجهات النظر فيه وفي ضبطه ، "وهذا في قول الشافعي في مسألة من مسائل التي إختلف حولها الفقهاء ولم يجدوا لها حلا وهي مسألة " المكره على القتل " يلزم القصاص لأنه مكره ليس بمختار" [4]

[1]- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[2]- المصدر نفسه، ص 19.

[3]- المصدر نفسه ، ص 19-20.

[4]- المصدر نفسه ، ص 27.

خاتمة

خاتمة :

مما تقدم من خلال فصلي هذه المذكرة ومباحثها فإن أهم ما يمكن إستخلاصه مايلي :

أن الحد المنطقي عند أرسطو هو القول الدال على ماهية الشيء هذا وأنه قد قسمه إلى قسمين حد ميتافزيقي يفيد الماهية وهو ما تطلق عليه تسمية الحد التام ، وحد لفظي وهو لا يفيد ماهية الشيء .غير أن الرواقية قد أبدت موقفا مغايرا ، والذي يوضح موقفها إتجاه الحد وهو ما يعرف بالحد الإسمي وهونوع الذي إستخدمه " أرسطو" ، في حين أنها أكثرت إستخدامه ، وكذلك رفضها قيام العلم على الكليات ، وكذلك تقسيم الموجودات إلى أجناس وأنواع والتي يتباها بهما منطق أرسطو ، فهي ترى أنه أهمل الموجود الجزئي أو الشخصي في مباحثه المنطقية ، في حين أن الأفكار العامة عبارة عن تصورات ولا وجود إلا للأفراد ، هذا وإن غاية الحد عند المناطقة الأرسطوطالسيين بلوغ الماهية ، وهو غاية التصورات ، وكان الحد بمدلوله عند الرواقية هو ما يتكون من خواص الأشياء ، هذا وإن كانت هذه رؤية الفكر اليوناني للحد المنطقي مما يتضح أن هناك إختلاف بين الموقف الأرسطي والموقف الرواقي من الحد . في حين تردد موقف " الفكر الإسلامي " بين تابع " للموفق الأرسطي " وأخر للموقف " الرواقي " وثالث توسطهما .أما فيما يتعلق بالغزالي فإن الجدير بالذكر أن قراءته للمنطق كانت " قراءة سيناوية " وليست "أرسطوطالية" ، ولذا فإن موقفه من

الحد المنطقي فإنه يساير الموقف " المنطقي المشائي الإسلامي " والذي يعكس " الموقف الأرسطوطاليسي" ،وهو ما يعبر عنه الغزالي بقوله : لنسمي الأول حدا لفظيا إذا السائل لا يطلب به سوى شرح اللفظ ولنسمي الثاني حدا رسميا إذ هو مطلب مرتسم بالعلم غير متشوف إلى إدراك حقيقة الشيء ولنسمي الثالث حدا حقيقيا إذ مطلب الطالب منه إدراك حقيقة الشيء " وهذا مايعبر عن إتفاق الغزالي مع المناطقة المشائيين حول ماهية الحد : " بأنه القول الدال على ماهية الشيء " حيث ميز الغزالي بين ثلاثة أنواع من الحد: الحد اللفظي والحد الرسمي والحد الحقيقي بحيث لا يؤخذ في الحد الحقيقي إلا الذاتيات المقومة له وهي الجنس القريب والفصل الذاتي وهذا مايرادف الحد التام عند أرسطو فلا يكون الحد تاما إلا إذا تركب من الجنس القريب والفصل الذاتي .كما لم يخرج "أبو حامد الغزالي " في أنواع الحد المنطقي ، وقواعده عن الموقف الأرسطي .

هذا وعلى الرغم مما تم تقديمه في موضوع مذكرتنا حول نظرية الحد المنطقي إلا أن هذه الأخير تبقى مطروحة للنقاش في الفكر الفلسفي ونأمل أننا قد وفقنا في توضيح مفهوم الحد المنطقي وموقف "أبي حامد الغزالي " منه بإعتبار أن نظرية الحد المنطقي كانت محل نقاش بين الفلاسفة بصفة عامة والمناطقة بصفة خاصة .

الببليوغرافيا

فهرس المصادر والمراجع والمعاجم والموسوعات

المصادر :

1 – **أبو حامد الغزالي** : المستصفى من علم الأصول،إنتشارات دار الذخائر ،ط 2،الجزء الأول،سنة 1368 هـ

2 – **أبو حامد الغزالي**: محك النظر في المنطق ، تحقيق أحمد فريد المزيري ، منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

3 – **أبو حامد الغزالي**: معارج القدس في مدارج معرفة النفس ، شركة الشهاب للنشر والتوزيع نهج إبراهيم ، باب الواد – الجزائر .

4 – **أبو حامد الغزالي**: معيار العلم في المنطق ، شرحه أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1 ، سنة 1990م .

5 – **إبن حزم الأندلسي** : التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية .

6 – **إبن سينا** : البرهان من كتاب الشفاء حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي ، دار النهضة العربية ، القاهرة –مصر ، ط2 ، سنة 1996 م .

7 – **أرسطو** : كتاب البرهان (المقالة الثانية) نقل : أبي بشير بن يونس ضمن منطق أرسطو ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، ج2.

المراجع :

1 – إبن حاجب : مختصر المنتهى ، راجعه وصححه الشعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية الصنادقة ، القاهرة – مصر ، ط2 ، سنة 1983 م ، ج1.

2 – أبو المعالي الجويني : البرهان في أصول الفقه ، حققه : عبد العظيم محمود الذيب ، دار الوفاء – المنصورة ، ط1 ، سنة 1992 م ، المجلد 2 .

3 – **أميرة حلمي مطر** : الفلسفة اليونانية تاريخهاومشكلاتها،دار قباء للطباعة ،القاهرة ،مصر،
1998 م

4 – **جعفر ال ياسين** : المنطق السينوي،منشورات دار الأفاق الجديدة –بيروت،ط1،سنة 1983م

5 – **زاكي نجيب محمود** : المنطق الوضعي،مكتبة الأنجلوالمصرية،القاهرة–مصر،ج1،سنة 1981م

6 – **زكرياء إبراهيم** : إبن حزم الأندلسي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

7 – **عبد الفتاح أحمد فؤاد** : الأصول الرواقية في الفلسفة الإسلامية،دار المعرفة الجامعية سنة 2000م.

8 – **علي سامي النشار** : المنطق الصوري من أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ، دار المعرفة الجامعية ، سنة 2000م .

9 – **ماهر عبد القادر محمد** : محاضرات في المنطق ، جامعة بيروت –كلية الآداب قسم فلسفة– دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ج 1 سنة 1986م .

10 –**مجدي الكيلاني** : أرسطو ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، سنة 2009م .

11 –**محمد السيد الجليند** : نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ، دار العلوم – جامعة القاهرة ، ط2 ، سنة 1985م .

12 –**محمد رضا المظفر** : المنطق ، مكتبة الفيروزبادي ، دار التعارف بيروت –لبنان – ط12 ، ج1 سنة 1375 هـ .

13 –**محمود يعقوبي** : إبن تيمية والمنطق الأرسطي ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر.

14 –**روبير بلانشي** : المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل ، تر : محمود يعقوبي ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2004 .

15 –**وديع واصف مصطفى** : إبن حزم وموقفه من الفلسفة والاخلاق ،كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، حقوق الطبع محفوظة للمجمع الثقافي – أبو ظبي .

16 –**يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة اليونانية ، دار القلم ، لبنان ، بدون طبعة ولا تاريخ .

17 –**يحيا هويدي** : قصة الفلسفة الغربية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1993م .

المعاجم والموسوعات :

1 – **جميل صليبا** : المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتنية ، طباعة ونشر وتوزيع العلمية للكتاب ،ج1 ، سنة 1994

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة .....أ

الفصل الأول : نظرية الحد المنطقي في الفكر الفلسفي 5

المبحث الأول : التعريف اللغوي والإصطلاحي للحد وأنواعه 6

أ – التعريف اللغوي والتعريف الإصطلاحي للحد.....6

ب – أنواع الحد المنطقي 7

المبحث الثاني : نظرية الحد المنطقي عند الفلاسفة اليونان.....10

أ – سقراط 10

ب – أفلاطون..... 11

ج – أرسطو..... 13

د – الرواقيون..... 27

المبحث الثالث : نظرية الحد المنطقي عند علماء الإسلام.....30

أ – إبن سينا 30

ب – إبن حزم الأندلسي 38

الفصل الثاني : موقف أبي حامد الغزالي من الحد المنطقي 41

المبحث الأول : فكرة الحد المنطقي عند الغزالي 43

أ – أصول فكرة الحد المنطقي عند الغزالي 43

ب – القواعد المنطقية الصورية والمادية للحد عند الغزالي..... 45.

المبحث الثاني : الحد المنطقي بين المناطقة والأصوليين 56

أ – الحد والتعريف عند الأصوليين.....56

ب– الوظيفة المنطقية والوظيفة الأصولية للحد المنطقي والتعارض بينهما.....62

ج – موقف الغزالي من الإختلاف حول مفهوم الحد.....63

خاتمـــــــــــــة.....65

فهرس المصادر والمراجع.....68

فهرس الموضوعات.....72